

جزر فرسان تحت الحكم العثماني وموقف القوى الدولية منه (1908-1914م).

أستاذ التاريخ الحديث

د. صالح بن يحيى بن علي القحطاني

وزارة التعليم السعودية

مستخلص :-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جزر فرسان في العهد العثماني، والتي لم تسلط عليها الأضواء بصورة كافية رغم أهميتها الاستراتيجية والجغرافية والسياسية والنفطية في جنوب البحر الأحمر، والبحث عن الأسباب التي دفعت القوى الأوروبية إلى الصراع حولها، وكذلك التعرف على سياسات القوى المحلية والصراعات التي تمت بشأنها بين القوى المحلية والدولية. وقد اخترت عنوانا للبحث هو: جزر فرسان تحت الحكم العثماني وموقف القوى الدولية من ١٩٠٨ - ١٩١٤، وذلك لأن الصراع الدولي في تلك الفترة كان على أشده بين الدول الأوروبية المتنافسة على الجزر، خاصة أن هذا الموضوع لم يلق اهتمام الباحثين بدرجة كافية في ظل توافر مادة وثائقية بكر، ولم يفرد الموضوع بدراسة مستقلة قبل ذلك.

جزر فرسان تحت الحكم العثماني وموقف القوى الدولية منه ١٩٠٨-١٩١٤م» وتعرضت فيه للوجود العثماني في جزر فرسان من حيث مظاهره كالقلعة والجند العثماني والتسليح، وإنشاء الفنارات في جزر فرسان، والزيارات العسكرية إلى جزر فرسان، كذلك تحدث الباحث عن مساندة الإمام يحيى للوجود العثماني في جزر فرسان والمنطقة بأسرها بعد صلح دعان عام ١٣٢٩هـ ١٩١١م.

تعرض البحث لل صعوبات التي واجهت العثمانيين في جزر فرسان، والتي تمثلت في الوجود الألماني في جزر فرسان وموقف الدولة العثمانية منه، وقضية تهريب السلاح لأعداء الدولة العثمانية وموقف الدول الأوروبية منها وإصدار بريطانيا قانون القيود الخاصة بتهريب السلاح، واتفاقية منع تهريب السلاح بين الدول الأوروبية، مع عرض جهود الدولة العثمانية في حماية جزر فرسان وموقف الدول الأوروبية منه مثل حق الدولة العثمانية في تفتيش السفن الأجنبية وموقف إيطاليا وبريطانيا من الوجود العثماني في فرسان ومحاولاتهم الاستحواذ على الجزر، وختم البحث بالحديث عن خروج الإدريسي على الدولة العثمانية والانفراد بجزر فرسان .

اعتمد البحث على اتباع منهجية علم التاريخ القائم على تحديد موضوع البحث وجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتحديد العلاقة بينها، ثم عرض النتائج وتفسيرها، وتعتمد على:

الاسترداد: وهي استعادة الوقائع التاريخية من الوثائق والمصادر التاريخية.

التحليل: وهو النظر في أدق تفصيلات الوقائع التاريخية، والتي من خلالها يتم الكشف عن المعلومات عن موضوع البحث.

المقارنة: بمعنى الموازنة بين الوقائع التاريخية والأقوال للكشف عن الاتفاقات والاختلافات.

الجمع: حيث تقوم على جمع الوثائق والمصادر والروايات التاريخية المتعلقة بموضوع البحث والكشف عن محتواها.

ومن أهم نتائج البحث إبراز موقف الدولة العثمانية الحريص على الوجود في الجزر حيث إن نظرة الدولة العثمانية تتعلق بكونها البوابة الأهم في الطريق للحجاز والأماكن المقدسة لذلك كان من المنطقي أن تحافظ الدولة على وجودها من خلال مجموعة من الإجراءات، كترويد الجزر بقلعة وجنود ومعدات ومؤونة وغير ذلك من الأعمال التي تكفل للدولة الحفاظ عليها.

كما أثبت البحث أن الدولة العثمانية لم تتخل عن الجزر لآخر لحظة حيث كان آخر جندي يخرج من الساحل التهامي والحديدة وجيزان كان من جزر فرسان وليس غيرها. كما أبرز البحث أن الإديريسي لم يكن على قدر المسؤولية، فلم يكن مثل الإمام يحيى، ولكنه كان انتهازيا استطاع التحالف مع إيطاليا وبريطانيا لتحقيق مآربه، وقد نجح في ذلك بعدما ضربت به القوى الدولية في مواجهة الدولة العثمانية، وقد حققت القوى الدولية أهدافها في ذلك. وبرزت الأطماع الدولية من ألمانيا قبل غيرها بذرائع ودعاوى عدة، أهمها: حربها مع الصين وصدقتها مع الدولة العثمانية، فضلاً عن أسباب أخرى، ومع ذلك كان تخوف الدولة العثمانية، وقراءتها لخطورة الأطماع الألمانية التي تمثلت في بناء مشروعات مثل مستودعات الفحم وبناء ثكنات عسكرية للجند، ورسو قطعها البحرية أيقظ الدولة العثمانية، مما دفعها لإخراج الألمان من جزر فرسان نهائياً وعلى الرغم من ذلك فقد ماطلت ألمانيا في محاولات للوجود دون جدوى أمام إصرار الدولة العثمانية وترقب القوى الدولية.

Abstract

This study aims to identify the Farasan Islands in the Ottoman era, which were not sufficiently highlighted despite their strategic, geographic, political and oil importance in the southern Red Sea, and to search for

the reasons that prompted European powers to struggle around them, as well as to identify the local powers' politics and the conflicts that took place. On them between the local and international powers. I chose a title for the research: The Farasan Islands under Ottoman rule and the position of international powers from 1908-1914, because the international conflict in that period was at its most intense between European countries competing for the islands, especially since this topic did not receive enough researchers' interest in light of the availability of material Bakr documentaries, and the subject was not singled out for an independent study before that.

Farasan Islands under Ottoman rule and the position of the international powers from it 1908-1914 AD "and in it it exposed the Ottoman presence in the Farasan Islands in terms of its manifestations such as the Ottoman fortress and soldiers and armament, the establishment of lighthouses in the Farasan Islands, and the military visits to the Farasan Islands. Farasan Islands and the entire region after the Peace of Daan in 1329 AH 1911 AD.

The study discussed the difficulties that faced the Ottomans in the Farasan Islands, which were represented by the German presence in the Farasan Islands and the position of the Ottoman Empire towards it, the issue of arms smuggling to the enemies of the Ottoman Empire and the position of European countries towards it, Britain's issuance of the law on arms smuggling restrictions, and the agreement to prevent arms smuggling between European countries. He presented the efforts of the Ottoman Empire in protecting the Farasan Islands and the position of the European countries towards it, such as the right of the Ottoman Empire to inspect foreign ships and the position of Italy and Britain on the Ottoman presence in the Farasan and their attempts to seize the islands, and concluded the research by talking about the departure of Idrisi from the Ottoman Empire and the isolation of the Farasan Islands.

The research relied on following the methodology of history science based on identifying the subject of the research, gathering information,

classifying it, analyzing it, determining the relationship between them, then presenting and interpreting the results, and it depends on:

Recovery: It is the recovery of historical facts from historical documents and sources.

Analysis: it is looking at the most accurate details of historical facts, through which information about the research topic is revealed.

Comparison: in the sense of a balance between historical facts and statements to reveal agreements and differences.

Collection: It is based on collecting documents, sources and historical narratives related to the topic of research and revealing their content.

One of the most important results of the research is to highlight the position of the Ottoman Empire, which is keen to be present in the islands, as the Ottoman state's view is related to being the most important gate on the road to the Hijaz and the holy places. Therefore, it was logical for the state to maintain its presence through a set of measures, such as providing the islands with a fortress, soldiers, equipment, supplies, and so on. One of the works that the state guarantees to preserve.

The research also proved that the Ottoman Empire did not abandon the islands until the last moment, as the last soldier leaving the coast of Thami, Hodeidah and Jizan was from Farasan Islands and not elsewhere. The research also highlighted that Al-Idrisi was not responsible, as he was not like Imam Yahya, but he was an opportunist who was able to ally with Italy and Britain to achieve his goals, and he succeeded in that after the international powers had struck him against the Ottoman Empire, and the international powers had achieved their goals in that. International ambitions emerged from Germany before others with several pretexts and claims, the most important of which are: its war with China and its friendship with the Ottoman Empire, as well as other reasons. Nevertheless, the fear of the Ottoman Empire, and its reading of the danger of German ambitions, which were represented in building projects such as coal depots and building military barracks for the soldiers. And the docking of its naval vessels awakened the Ottoman Empire, which prompted it to expel

the Germans from the Farasan Islands for good. Despite this, Germany persisted in attempts to exist, to no avail, in the face of the insistence of the Ottoman Empire and the anticipation of international powers

أولاً: الوجود العثماني في جزر فرسان.

كان الموقع الاستراتيجي المهم لجزر فرسان، قد جعلها مطمعاً للكثير من القوى الأجنبية، وخاصة ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا على الترتيب، هذه القوى الاستعمارية التي حرصت على أن تكون مهيمنة على جنوب البحر الأحمر لتحقيق مصالحها، ولتتكمّل حلقة مستعمرات كل منها، هذا فضلاً عن الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على تلك الأماكن، وترى أن تلك المناطق بما فيها الجزر خطوط أمامية للدفاع عن المقدسات الإسلامية في الحجاز، لهذا ومنذ عادت الدولة العثمانية لتسيطر على عسير واليمن فقد واجهت أطماعاً من هذه القوى الدولية والأوربية، وهو ما سوف يتضح فيما يلي:

سياسة الوجود العثماني في جزر فرسان:

كانت الدولة العثمانية أول دولة تسيطر على البحر الأحمر في بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وإن اختلفت الدولة العثمانية عن الدول الأوربية الأخرى في كونها دولة مسلمة، وصلت للمنطقة في فترة تاريخية وفي ظروف يقبلها سكان جزر فرسان، بل البحر الأحمر كافة، لأن من أبرز أسبابها المعاناة الحفاظ على الحرمين الشريفين، وذلك بسبب ضعف دولة المماليك، واكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح، وتحويل النشاط التجاري بين الهند وأوروبا إليه بعد فشل المماليك في التصدي للخطر البرتغالي، وخسارتهم في معركة « ديو البحرية » عام ١٥٠٩م ومنذ ذلك الحين أصبحت مسؤولية العثمانيين حماية البحر الأحمر وسواحلها^(١)، ومراقبة الأطماع البرتغالية والأجنبية عامة على هذا البحر ومداخله، وطرد البرتغاليين من جزر فرسان والذين استقروا بها وبنوا بها قلعة عسكرية، وصارت جزءاً من أملاكهم في ذلك الحين، واستمرت جهود العثمانيين في الدفاع عن البحر الأحمر من خلال إنشاء ولاية جديدة أطلقوا عليها اسم ولاية (الحبش) وقاعدتها مدينة سواكن في السودان، وارتبطت بميناء جدة حيث إن العثمانيين قد بسطوا سيطرتهم على الحجاز في العام ١٥١٧م، وجعلوا من مدينة جدة قاعدة لحكمهم ومقرراً للوالي العثماني بالحجاز^(٢)، منذ وصلت أولى حملات العثمانيين إلى بلاد اليمن في عهد السلطان القانوني^(٣)، حينما قام سليمان باشا الخادم^(٤)، وسان باشا بدءاً من ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م بالوصول للمنطقة^(٥)، وغيرهم فقد سيطر العثمانيون على جزر فرسان وقاموا بإلحاقها إدارياً بأبي عريش التابعة للحديدة^(٦). وظل العثمانيون في عسير وجزر فرسان حتى كان خروجهم الأول من اليمن كله في

سنة ١٦٣٤م وظل اليمن كأول ولاية عربية تخرج عن الحكم العثماني وظل في فترة حكم محلي تتولاه العشائر والقبائل وورثته دولة الإمامة الزيدية^(٧).

ظلت المنطقة في صراع بين هذه الإمامة وزعامات الحكم المحلي، حتى عادوا مرة أخرى تحت السيطرة العثمانية في سنة ١٨٧٢م، في ظل اعترافهم بأسر وعشائر محلية كحكام للمنطقة وظل الوضع على هذا الحال حتى وصل للحكم السيد محمد بن علي الإدريسي الذي أقام عليها إمارة الأدارسة في عام ١٩٠٨م، وأصبح الشخصية الحاكمة في تلك المنطقة بما فيها جزر فرسان، مع أن الدولة العثمانية لم تهتم لأمره في أول الأمر، ولكن تطورات الأحداث العالمية ساعدت الإدريسي على الظهور بسبب مساندة إيطالية له ضد الدولة العثمانية منذ ظهوره حتى خروج العثمانيين عقب قيام الحرب العالمية الأولى^(٨).

ظلت جزر فرسان تحت الحكم العثماني، خاصة وأن شيخ الحرم المكي كان مكلفاً بالحفاظ على المنطقة بالتوافق مع متصرف عسير في ظل الدولة العثمانية، خاصة بعد عودة الحكم العثماني سنة ١٨٧٢م وبالتعاون مع الأشراف في أبي عريش^(٩).

مظاهر الوجود العثماني:

أ. التنظيمات الإدارية في جزر فرسان:

كانت عسير متصرفية عثمانية منقسمة لمجموعة من الأفضية هي القنفذة ومحائل وقاعدته محائل، ورجال ألمع وقاعدته الشعبين، ورجال الحجر وقاعدته النماص وقضاء غامد وزهران وقاعدته الظفير ثم رغدان ثم عاد في أواخر العصر إلى الظفير مرة أخرى ثم أنشئ قضاء في بني شهر وانضمت له بيشة، وأخيراً كان قضاء جازان وصيبا وأبي عريش وقاعدته صيبا، وأحيانا كان يطلق عليه قضاء أبي عريش^(١٠). وقد قررت الدولة أن تكون عسير سنجقيه مرتبطة بالعاصمة مباشرة وعينت أحمد فيضي عليها والذي تقرب من القبائل والأهالي وكانت سيرته حسنة، وقد أعقبه على حكم عسير بما فيها جزر فرسان مجموعة من الولاة والأمراء العثمانيين وكانت جزر فرسان إحدى نواحي جازان الثلاث عشرة^(١١)، ثم تم جعلها جزءاً من قضاء أبي عريش في نهاية العهد العثماني^(١٢). وفي شهر شوال من عام ١٣٠٤هـ / ١٨٨٧م صدر قرار بشأن جزيرة فرسان الواقعة في البحر الأحمر يهدف إلى وضع الجزيرة تحت الإدارة والانضباط، لمنع التهريب بكافة أسبابه ووسائله، واتخاذ التدابير اللازمة لتستفيد الدولة من مواردها الاقتصادية المختلفة^(١٣).

ب. القلعة:

في جزيرة فرسان قلعتان: الأولى يوجد مكانها في الجنوب وهذه القلعة متهدمة وغير معروف من أسسها في العصور السابقة، ويطلق عليها قلعة لقمان نسبة

لجبل لقمان ولا يوجد منها سوى بعض الحجارة الضخمة التي تدل عليها^(١٤) أما الثانية فهي القلعة العثمانية، والتي قامت بإنشائها منذ أن سيطرت عليها^(١٥)، وتقع في الشمال من جزيرة فرسان الكبرى فوق تل مرتفع في وضع استراتيجي متميز يمكنها من كشف المدينة كلها^(١٦)، وهي مبنية من الحجارة والجص، وسقفها مصنوع من جذوع النخيل، وهي تعتبر من المباني الأثرية فيها، وتقع في شمال فرسان^(١٧)، بين فرسان وحلتي المسيلة والمشراف، وتطل على البلدة من جميع جوانبها، كما يوجد بها كذلك عدد من المباني دائرية الشكل أو مستطيلة في منطقة تسمى العرضي، وسبق أن اتخذها العثمانيون ثكنات للجيش، وبناءً على ذلك ربما كانت هذه القلعة هي المفرزة الأمنية التي تقوم بحماية الجزر، ويشير تقرير عثمانى أن إيرادات الجزر سنوياً لصالح الدولة تمثل خمسين ألف «قرش» في سنة ١٩٠١م^(١٨).

وبالإضافة إلى هذه المنشآت العسكرية فقد كانت في منطقة العرضي وجوار الميناء في جنابة كانت هناك بعض مباني للثكنات العسكرية بجوار الميناء.^(١٩)

ج. الجند العثماني:

لجأت الدولة العثمانية لترسيخ وجودها رغم المخاطر في جزر فرسان عن طريق إرسال كتائب عسكرية إلى الجزر لحمايتها نظراً لحركات العصيان، ومن أبرز تلك الأعمال العسكرية ضد الحكم العثماني ما جرى في سنة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م عندما قام الإدريسي بتأليب بعض المناوئين الذين انضم قسم من أهالي فرسان إليهم، حتى استسلمت لهم الكتيبة النظامية العثمانية في فرسان مكرهة، حيث تم القبض على هؤلاء الجنود في نفس العام، وتم نقلهم إلى «ميدى» بالقوارب المعروفة بالسنبوك وهي المراكب الشراعية.

وتم إرسال ضباط الكتيبة إلى جوار الإدريسي، وأفراد الكتيبة إلى القرى. وفي «١٠» يونيه ١٩١٠م نجحوا في الفرار من ميدى. وقد فهم من إفادات سبعة من الجنود الذين أتوا إلى الطائف^(٢٠)، في ١٠ يوليو من تلك السنة أن هناك قسماً من الجنود الآخرين قد نجحوا في الفرار خلسة من ميدى، وهم في الطريق، مما جعل الدولة ترسل جنوداً آخرين لاستعادة جزر فرسان مرة أخرى^(٢١).

كما تم إرسال الكتائب، كلما وصل قائد جديد إلى جازان فإنه كان يرسل جماعة عسكرية جديدة كانت في حدود «١٥٠» جندياً عثمانياً يرابطون في القلعة والميناء، ويسيطرون على الأمن في تلك الجزر، كما تقرر إنشاء معسكرين في مينائي «ميدى» وجزر فرسان^(٢٢). حيث طلب العسكريون الأتراك بناء معسكرين في ميدى وفرسان لضبط عملية التهريب أو التهرب من الجمارك في الجزر، يقول التقرير العثماني: «ولا بد من إنشاء معسكر في ميناء ميدى المذكور لتحصيل رسوم على الواردات، ومنع إدخال الأسلحة النارية، والمتاجرة

بالعبيد وتهريب والتبناك (الدخان) وسائر الأشياء. على أن يوجد فيها كتيبتان من العساكر العثمانيين وبكل جزيرة اثنان من مفتشي الجمارك، وأربعة أو خمسة جنود من جنود الضباط (الشرطة)، وسفينتان أو عدد من القوارب الكبيرة نسبياً للسير والحركة بشكل دائم^(٢٣)، وقد استجابت الحكومة العثمانية إلى هذا المطلب لمزيد من التأمين لجزر فرسان والطرق الموصلة إليها. أما عن نظام تأمين جزر فرسان في ظل كثرة موانئها فقد قررت الدولة العثمانية أن تقوم القوارب المعروفة بالسنبوك بحراستها في ظل قلة موظفي الحكومة وقوة الضبطية (الشرطة)، ووجود اثنين من مفتشي الجمارك فقط بما لا يكفي لتحقيق الضبط والربط. أما جزر «بصلات» و«فشت» التي تتخذ محلاً خاصاً لتهريب التبناك (الدخان) والمتاجرة بالعبيد الزوج فهي تقع في الجهة الشرقية على مسافة ثلاثين ميلاً من المكان المسمى فرسان الكبرى، ولعدم وجود العساكر الشاهانية أو السفن الحربية بها فإن القوارب (السنبوك) التي تحمل البنادق والذخائر التي تباع إلى زنجبار وسائر البلاد تصل إلى ميناء ميدي، وينقلون ويفرغون حمولتهم بلا خوف، وهؤلاء بالتأكيد لا بد من معاقبتهم. وأما مركز الإدارة العام فكان في جيزان على الساحل، وتدار فرسان وتوابعها بمعرفة مدير ناحية ويوجد به اثنان من مفتشي الجمارك.^(٢٤)

د. التسليح:

بدأ العثمانيون في الاستعداد لهذه الحرب منذ فترة طويلة، وذلك بشراء الأسلحة والذخيرة من جيوتي التي نقلت عن طريق وكيلهم في عدن على إحدى السفن المحلية إلى الحديدة، هذا إضافة إلى كثرة الأسلحة في اليمن، وكذلك الجنود لكثرة الحروب التي قاموا بها هنا وهناك، وكانت قوات الجيش العثماني في اليمن تقدر بحوالي « ٥٠٠٠ » مقاتل حيث تنقل منها أعداداً كبيرة إلى المناطق الأخرى في أوروبا وآسيا الصغرى، كما كان توزيع القوة الموجودة في اليمن حسب الأحداث السياسية والأحوال المحلية، وكان الجزء الأكبر منها موجوداً في صنعاء، بينما تأتي الحديدة المشرفة أمناً على جزر فرسان في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية كمركز حربي^(٢٥)، وهذا معناه أن الدولة العثمانية قد اهتمت بفرسان لأنها تعرف أهميتها الاستراتيجية .

هـ. إنشاء الفنارات في جزر فرسان:

اتجهت الدولة العثمانية في سنة ١٨٨١م لإنشاء مجموعة من الفنارات في البحر الأحمر لإنارة طريق السفن، فقامت شركة الفنارات العثمانية التي حصل على امتيازها الفرنسيان «ميشيل» و«جولاس»^(٢٦)، بإنشاء حوالي ثلاثين فئاراً على سواحل البحر الأحمر وفي سنة ١٨٩٩م، وسعت الامتياز لمزيد من الإنشاء للفنارات، وكانت جزر فرسان من المناطق التي تم اختيارها لإنشاء

عدة فنارات عليها إضافة إلى المخا^(٢٧)، وجزيرة الزبير^(٢٨)، وجزيرة جبل الطير^(٢٩)، وجزيرة أبي علي^(٣٠). وقد كانت الدولة العثمانية صاحبة الحق في إنارة الطريق البحري من الفنارات فقامت بإطفائها كجزء من استراتيجيتها العدائية ضد بريطانيا وإيطاليا في البحر الأحمر^(٣١).

و. الزيارات العسكرية إلى جزر فرسان:

قامت الدولة بإرسال قيادتها العسكرية في زيارات متتالية إلى جزر فرسان لمتابعة الأوضاع عن كثب، ومن أهم تلك الزيارات زيارة اللواء محمود نديم^(٣٢)، من صنعاء إلى ميناء اللحية لمهمة^(٣٣)، وبعد أن قضى مهمته توجه إلى فرسان، وعند مروره بميدي وجازان أطلق عليهما المدافع، في شهر جمادى الأولى عام ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م هذه على الرغم من أن جزر فرسان كانت تحت أيدي رجال الإدريسي^(٣٤).

ولا شك أن النفوذ العثماني لم يكن بالقوة الضاربة في جزر فرسان، بل وإقليم أبي عريش كاملاً لعدة أسباب منها: أن الدولة العثمانية لم تكن مستقرة في عهد سياسة الاتحاديين^(٣٥)، بسبب التغيير الذي أحدثوه في الحكم وعزل السلطان عبد الحميد الثاني، وكذلك عدم بناء علاقات خارجية جديدة دفعت الاتحاديين لترسيخ الصلات مع الألمان الذين أصبحوا أصحاب الكلمة العليا في السياسة العثمانية. هذا بالإضافة إلى انشغال الدولة بالصراعات في أكثر أقاليم الدولة العثمانية وطمع الألمان في جزر فرسان^(٣٦).

كما كان من تلك الأسباب، الضعف الاقتصادي الكبير الذي لحق بالدولة العثمانية بسبب الإنفاق العام من جهة، والأزمات والركود الاقتصادي الذي حل بالدولة العثمانية عقب المشروعات الكبرى من جهة ثانية، والحروب الكبيرة التي دخلتها الدولة حينذاك، هذا فضلاً عن سياسات الإدريسي، والتي جاءت بإيعاز من الإيطاليين والبريطانيين، مما حدا بالإدريسي إلى أن يقوى ضد الدولة العثمانية مما دفعه لتحقيق إنجاز له بضم جزر فرسان^(٣٧).

ز. مساندة الإمام يحيى للوجود العثماني عقب معاهدة دعان:

منذ عادت الدولة العثمانية في ١٨٧٢م إلى اليمن عن طريق حملة قادها أحمد مختار باشا، وقد تمكنت الحملة المستقرة في الحديدة من استعادة اليمن، إلا أن الثورة قامت مرة أخرى ضد الحكم العثماني، فأرسل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني السياسي نامق بك وهو أحد رجال الدولة العثمانية في ١٣١٠هـ - ١٨٩٢م، لاستطلاع الأمور ومعرفة أسباب غضب اليمنيين إلا أنه لم يلبث أن عاد القائد أحمد فيضي باشا^(٣٩)، مرة أخرى لسياسة العنف ضد اليمنيين، مما زاد من غضبهم، فأعد السلطان بعثة سياسية في نفس العام مكونة من أربعة عشر رجلاً للمراقبة والتفتيش على رجال الإدارة العثمانيين باليمن، هذه البعثة قررت عزل أحمد فيضي باشا عن ولاية اليمن وتولية

القائد حسين حلمي باشا، إلا أنه لم يلبث أن غضب الموظفون والعسكريون المرابطون في الحديدة وفرسان من سياسته بسبب تضييقه عليهم، لهذا تأمروا عليه، ونجحوا في عزله من اليمن، وجاء بدلاً عنه الأمير عبد الله باشا^(٤٠)، الذي عاود الظلم والفساد فثار اليمنيون عليه.^(٤١)

في ظل تلك الأحوال تولى الإمام يحيى حميد الدين خلفاً لوالده الإمام محمد حميد الدين (ت ١٩٠٤م)، وكان موقفه مسانداً للثورة على الحكم العثماني في بداية الأمر وكثرت المناوشات وحرب العصابات بين الطرفين، بل وصل الأمر لسك العملة باسم السلطان بمساعدة بريطانيا^(٤٢)، وترتب على ذلك تقلص دوره في الحديدة وصنعاء وغيرها من بلاد اليمن، ومن أجل تهدئة الأوضاع أرسل السلطان عبد الحميد الثاني بعثة دبلوماسية من مكة المكرمة بهدف إقناع اليمنيين بعدم الثورة أو شن الهجمات على العسكر العثمانيين المرابطين في الحديدة أو فرسان وغيرها.^(٤٣)

قرر السلطان عزل الأمير أحمد فيضي مرة أخرى تهدئة للأوضاع والتوافق على الصلح الشامل مع الإمام يحيى، وبالفعل توصل الطرفان لاتفاقية دعان ١٩١١م^(٤٤)، حينما أرسل السلطان أحمد عزت باشا^(٤٥)، إلى الإمام يحيى وتوصل الطرفان لاتفاقية دعان المذكورة، والتي تقرر عودة العلاقة الطيبة بين الطرفين^(٤٦)، وكذلك دفع مبلغ مالي سنوي لصالح الإمام من قبل الدولة العثمانية، ووقوف الإمام يحيى لجانب الدولة العثمانية ضد القوى الأجنبية الأخرى في المنطقة^(٤٧).

منذ اتفاقية دعان عمل الإمام يحيى حميد الدين على دعم الدولة العثمانية رغم الاختلاف في المذهب^(٤٨)، كما أنه في نفس الوقت لم يناصر الإنجليز العداء، بل تميز موقفه مع الطرفين بالمصالحة واللجوء إلى الهدوء دون أن يقوم بأي عمل إيجابي لمساعدة أي من الطرفين (الأتراك-الإنجليز) وإنما كان يتصرف بحذر ودقة لتحقيق مصالحه الخاصة رغم أنه حارب العثمانيين لضمان استقلال بلاده، إلا أنه تراجع عن عداوة الدولة العثمانية ورفض محالفة القوى الأجنبية^(٤٩).

كانت اتفاقية دعان سنة ١٩١١م، تقضي بدفع العثمانيين مرتباً شهرياً للإمام يحيى ولبعض كبار رجال قبائله، واستمروا في ذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وعندما لم يتمكنوا من الوفاء بما تعهدوا به، وهذا يعني إخلال بأحد شروط الهدنة المعقودة بينهما، ورغم ذلك لم يحاول الانقلاب عليهم، كما أنه في نفس الوقت — وهذا ما ميز موقفه منهم — لم يساعدهم ضد الإدريسي في تهامة^(٥٠)، ولا ضد بريطانيا في عدن، بل كانت المفاوضات جارية بينه وبين بريطانيا في عدن عن طريق غير رسمي^(٥١).

الحقيقة ربما كان السبب الذي دفع الإمام يحيى لمساندة العثمانيين اعتباره أنهم أقل الأخطار على دولته باعتبارهم مسلمين، حيث يجد أن

الإيطاليين على خطوات منه في القرن الإفريقي، وبريطانيا في عدن، وفرنسا تتأهب للوصول إلى موانئ اليمن الغربية، لذا فإن توطيد العلاقات مع الدولة العثمانية سيكون من الناحية الدينية أفضل، ولحماية بلاده من الأخطار الأوربية، لا سيما وأن الدولة العثمانية في خصومه مع عدوه اللدود الإدريسي.^(٥٢) من جانب آخر قرر العثمانيون تعويض الإمام بدفع المرتبات الشهرية، وإرضاءه حتى ينحاز إليهم، واقترحوا عليه التنازل عن صنعاء وضواحيها، لكنه رفض هذا الاقتراح.

أما سبب الموقف الودي من الإمام يحيى تجاه الأتراك عقب صلح دعان يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب أهمها: تمسك الإمام بالصلح المنعقد معهم عام ١٩١١م والذي تذرعه به أمام الإنجليز عندما ضغطوا عليه للانضمام إليهم عن طريق سلطان حج^(٥٣).

س. محاولة الدولة العثمانية استمالة الإدريسي:

فقد اتجهت الدولة العثمانية لمهادنة الإدريسي في عام ١٩١٠م، فأرسلت وفداً إلى السيد الإدريسي لدعوته إلى مهادنتها، وكان من ضمن الوفد السيد توفيق الأرنؤطي.^(٥٤)

نجح الوفد في عقد معاهدة الحفائر التي كان من أهم بنودها اعتراف الإدريسي بالتبعية للدولة العثمانية وشرعيتها في حكم المخلاف السليماني، كما منح الإدريسي رتبة قائمقام كمسؤول عثماني بشؤون صيبا وما حولها، هذا فضلا عن جمع أموال الزكاة مقابل حصوله على الثلث منها، ويؤلف جيشا محليا لمساندة الدولة العثمانية^(٥٥)، ولذا أعتقد أن هذه المعاهدة تحتاج إلى تأمل وإدراك جيد للمرحلة ولذلك سأقف مع هذا التناقض قليلاً. فالواضح أن هناك احتمالات كثيرة لمعاهدة الحفائر، منها أن الإدريسي كان الكاسب الأكبر من وراء هذه المعاهدة، حيث كسب الشرعية في حكم عسير وجازان والتي تضم جزر فرسان^(٥٦).

ويبدو أن الإدريسي كان لديه من الوعي السياسي ما يجعله يدرك أهمية الشرعية والإقرار بما تحت يديه، ولذلك قرر توقيع المعاهدة مهما كانت النتائج، وكان يثق في قدرته على استرضاء حلفائه الإيطاليين، وليس أدل على إدراك الإدريسي لأهمية الشرعية في الحكم التي منحته إياها الدولة العثمانية من أنه سارع مباشرة لعقد المعاهدة وإرسال نوابا عنه لحكم المناطق الجديدة التي منحه العثمانيون حكمها^(٥٧)، كما أن هناك احتمالاً آخر لعقد الإدريسي لهذه المعاهدة، وهو أن الإدريسي كان بحكم عاطفته الدينية لا يمكن له الخروج عن الدولة العثمانية، وأنه لم يكن ينوي الإخلاص للإيطاليين^(٥٨).

ثانياً: الصعوبات التي هددت الوجود العثماني في جزر فرسان.

استقرت الدولة العثمانية في جزر فرسان على الرغم من بعض الصعوبات، منها ما يأتي:
الأطماع الأوروبية:

أ- الأطماع الألمانية في جزر فرسان وموقف الدولة العثمانية منها:
كان الوجود الألماني في البحر الأحمر نتيجة منطقية لتطور ألمانيا التي رأت ضرورة خروجها من قارة أوروبا للتوسع خارجها عقب وحدتها في سنة ١٨٧١م، كما وجدت أن صداقتها مع الدولة العثمانية سيضمن لها الوجود في نطاقها الجغرافي الذي كانت تهدف منه لتحقيق مصالح فيها خاصة في جزر فرسان.^(٥٩)

دخلت ألمانيا في الصراع على جزر فرسان في البحر الأحمر، وبإقامة محطات فحم لها يمكن من خلالها تخزين خمسة آلاف طن من الفحم^(٦٠)، فيها وقد تم اختيار جزيرة (قُمَاح) في جزر فرسان بشرط أن تقيم الدولة العثمانية المخازن التي تخزن فيها الفحم ويرفع العلم العثماني عليها، وقد وافقت على ذلك الحكومة الألمانية والعثمانية^(٦١). وأرسلت بالفعل الحكومة الألمانية الفحم على السفينة «ماري» والتي قرر العثمانيون حيالها تقديم تسهيلات لم تشر الوثائق البريطانية إلى أي اعتراضات على إقامة هذه المخازن، ولاهتمام الحكومة البريطانية بأوضاع البحر الأحمر فقد كانت سفنها تقوم بمراقبة الأوضاع بتسييرها لدوريات بالقرب من هذه الجزر للتأكد من وجود أي احتلال ألماني لأي من جزر فرسان^(٦٢)، خاصة وأن بريطانيا لم تلق بالاً كبيراً لهذه القضية نظراً لتقرير أعده سياسي بريطاني يقول فيه: أن الرياح في جزيرة قُمَاح عنيفة وبالتالي لن يكتمل المشروع^(٦٣).

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوروبا (١٣٣٢هـ / ١٩١٤م) ارتبطت الدولة العثمانية مع ألمانيا بمعاهدة دفاعية هجومية في ٢٠ من رمضان ١٣٣٢هـ / ٢ أغسطس ١٩١٤م^(٦٤)، وبموجب هذه المعاهدة سمحت الدولة العثمانية لألمانيا، بإنزال قواتها ومعدات الحربية في جرمل (قُمَاح) إحدى جزر فرسان^(٦٥)، وذلك تهديداً لبريطانيا في البحار، وقامت ألمانيا ببناء مستودعات لها في الجزيرة لتخزين السلاح، ولتكون قاعدة لها لمناوئة بريطانيا وحلفائها عن قرب^(٦٦)، وبالفعل سمحت لألمانيا بنقل الفحم إلى جزر فرسان، ومعنى هذا أن الدولة العثمانية رغبت في التصدي للقوى الأجنبية كبريطانيا وإيطاليا بدولة ألمانيا.

ظلت ألمانيا على هذا الحال حتى جاءت الحرب العالمية الأولى، فقامت ألمانيا بحربها في جدة والقنفذة ضد حكم الشريف حسين، نظراً لخروج الأشراف

بثورتهم على الحكم العثماني في يونيو ١٩١٦م^(٦٧)، ومن ثم قامت ألمانيا بضرب جدة وفرض الحصار عليها حتى قامت إنجلترا بطرد الألمان من جزر فرسان والبحر الأحمر نهائياً^(٦٨).

سياسة بريطانيا تجاه الوجود العثماني في جزر فرسان: كانت بريطانيا طامعة في السيطرة على جزر فرسان، واحتلالها، وطرد الدولة العثمانية منها، لذلك اتجهت لاتخاذ بعض الإجراءات منها:

— إصدار بريطانيا قانون القيود الخاصة بتهريب السلاح: لجأت بريطانيا لمواجهة الدولة العثمانية في جزر فرسان وسائر أنحاء اليمن بتعديل القانون الخاص بالقيود المتعلقة بتهريب السلاح والذخيرة والمؤن العسكرية والمتفجرات بين عدن وجزر فرسان بهدف مطاردة ما ترغب من السفن البحرية والقطع العسكرية العثمانية، ليتسنى لها فيما بعد السيطرة على تلك الجزر.^(٦٩)

جاءت بنود هذا الإصدار بتسمية هذا القانون في عدن بـ (قانون التهريب عبر البحر) في العام ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م. وبمقتضاه فلن تغادر أو تأتي أي سفينة من عدن في رحلة إلى أي مكان في جنوب البحر الأحمر وبالتالي كانت جزر فرسان من المناطق التي رأت بريطانيا مراقبتها، كما جاء في هذا القانون ضرورة أن يقوم الوكيل السياسي في عدن تحت إشراف حاكم بومباي بإعداد قائمة من وقت لآخر وينشرها بأسماء الموانئ المختارة في خليج عدن^(٧٠)، ويعلن أن صاحب أي سفينة تصل إلى عدن من أي من هذه الموانئ المختارة يجب أن يُقدم تصريحاً من قبل المسئول في ذلك الميناء والذي يسمح للمركب بالمغادرة أو القدوم من ذلك الميناء إلى عدن مباشرة. حيث يقدم بياناً عن أي ميناء مذكور في القائمة كما هو موضح في رقم سيعتبر « ميناء محدد» فيما يتعلق بأي جزء محدد من خط الساحل لخليج عدن. وكانت جزر فرسان أحد أهم الموانئ الممنوع وصول السلاح إليها حينذاك^(٧١).

وأعطت بريطانيا الحق للمقيم السياسي في عدن التابع لإدارة الحكومة البريطانية في الهند في منع التصريحات في عدن للرحلات لأي ميناء على الساحل بخلاف الميناء المحدد من خط الساحل لخليج عدن، أما إذا تم منح تصريح لرحلة إلى الميناء المحدد سوف يسمح للسفينة بالمغادرة من عدن مباشرة إلى ذلك الميناء.^(٧٢)

ومن أبرز البنود كذلك أن أية سفينة تحركت من عدن في رحلة لأي مكان على ساحل اليمن أو عسير دون الحصول على تصريح بعد مغادرة عدن وقبل الوصول إلى الميناء المحدد، وإذا اقتربت السفينة من أي مكان آخر لسبب ما بخلاف مخاطر البحر أو حادث لا مفر منه، فإن قائدها وصاحبها سيغمران إلى ما يمكن أن يصل إلى ألف روبية^(٧٣)، أو يسجن لمدة تصل إلى ٦ شهور، أو

الاثنين معاً^(٧٤).

وتأتي أهم بنود الاتفاق المتعلق بقضية تهريب السلاح وهو البند رقم ٨ الذي يقرر لو أن أية سفينة قامت بحمل الأسلحة أو الذخيرة أو المون العسكرية أو المتفجرات بين أي أماكن في خليج عدن إلى أي مكان آخر في البحر الأحمر دون رخصة صادرة من قبل الضابط النائب عن المقيم السياسي في عدن، أو دون جواز مرور صادر من مكان آخر من قبل مسئول سياسي اسمه في قائمة تُعد وتُنشر من حين إلى آخر عن طريق المقيم وتحت إشراف حاكم بومباي، فإن قائدها وصاحبها ستفرض عليه غرامة قد تصل إلى خمسة آلاف روبية أو الحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو كليهما، بينما في بعض الأحوال الأخرى سيتم إقرار غرامة قيمتها (١٠٠٠) روبية أو الحبس ٦ أشهر، أو كليهما. على قدر المخالفة.^(٧٥)

من حق المقيم السياسي اتخاذ ما يلزم من قرارات تكفل له أمن البحر الأحمر مثل منع قائد أو صاحب سفينة تجارية وطنية من وإلى عدن وإلى أي من الموانئ في البحر الأحمر من حمل أي سلاح على السفينة إلا بموجب رخصة، كما أن له الحق في تحديد الضباط الذين سيقومون بإصدار هذه الرخصة وفق الشروط عليها، وتنفيذ أغراض وأهداف هذا القانون على النحو الذي يكفل أمن الدول جميعها بما فيها الدولة العثمانية^(٧٦). ويمكن للمقيم السياسي في عدن أن يحدد أن من يخالف هذه القواعد سيعاقب بالسجن لمدة تصل إلى شهر أو غرامه (٣٠٠) روبية أو كليهما، كما قررت الفقرة الأخيرة من القانون إلغاء كافة القوانين الإنجليزية، وأهمها قانون عدن لتهريب السلاح عام ١٩٠٢م^(٧٧). وبهذا يصبح التهريب غير قانوني على الإطلاق، وكان هذا كله بهدف محاصرة الوجود العثماني في جزر فرسان وسائر أنحاء اليمن.

سياسة إيطاليا تجاه الوجود العثماني في جزر فرسان:

لقد كان من أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية إعاقة تقدم النفوذ الاستعماري الفرنسي تجاه البلاد العربية، والأوروبي بوجه عام، ولذلك جاء الدور البريطاني في مواجهة النفوذ الأوربي في البحر الأحمر متدرجا، وكانت تقع فرنسا في الموقع الأول تليها ألمانيا ثم إيطاليا، وكان نفوذ بريطانيا وسطوتها تشتد إذا ما قويت شوكة إحدى هذه الدول الأوربية، ولذلك نجد بريطانيا تسمح للإيطاليين بإيجاد مناطق نفوذ لهم واسعة على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط، وذلك بحكم أن النفوذ الإيطالي أضعف وأقل خطراً من النفوذ الفرنسي، كما يراه الساسة البريطانيون آنذاك^(٧٨)، وقد وقعت الاتفاقية الأنجلو إيطالية عام ١٣٠٠هـ ١٨٢٢م والتي اعترفت بريطانيا بموجبها بسيطرة إيطاليا على ميناء عصب، والتي بدورها سارعت إلى تحويله إلى مستعمرة إيطالية كاملة المعالم، وبعد هزيمة الإنجليز على يد رجال الثورة المهديّة في السودان^(٧٩)، رأت

الحكومة البريطانية إجلاء قواتها من الساحل الغربي للبحر الأحمر^(٨٠). بعد أن ثبتت إيطاليا أقدامها على السواحل الغربية للبحر الأحمر انخرطت في صراع من أجل اقتسام المستعمرات العثمانية في جنوب الجزيرة العربية، حاولت إيجاد مناطق نفوذ لها على الضفة الشرقية من البحر الأحمر، فتحرك أسطولها البحري القابع في سواحل إريتريا صوب ميناء المخا اليمني ولكن الأسطول الإنجليزي أجبره على الابتعاد ولم يجرؤ الإيطاليون على احتلال أي جزء من سواحل الجزيرة العربية بعد ذلك.^(٨١)

أما الضفة الشرقية للبحر الأحمر فكانت مزيجاً من الحكم المحلي تحت السيادة العثمانية، فالشريف الحسين بن علي في الحجاز والإدريسي في صيبا^(٨٢)، والمخلاف السليماني، والإمام يحيى حميد الدين في اليمن، والإنجليز في عدن التي احتلوها منذ عام ١٨٣٩م^(٨٣).

٣. الاتفاقية البريطانية الإيطالية لمنع تهريب السلاح ضد الدولة العثمانية:

أمام اتساع نشاط تجارة السلاح مع القوى المناوئة للدولة العثمانية فقد أنكرت الدول الأوروبية علاقاتها بقضية تهريب الأسلحة لصالح المقاومة ضد الدولة العثمانية، وقررت فيما بينها عقد اتفاقية تهدف لمنع تهريب السلاح إلى جزر البحر الأحمر الخاضعة للدولة العثمانية في سنة ١٩١١م.^(٨٤) رأت بريطانيا إظهار موافقتها الظاهرية في تسهيل مهمة العثمانيين ضد التمرد (العصيان) في جازان وجزر فرسان وعسير واليمن، على أن تقوم بمساعدة الإدريسي ضد الدولة العثمانية في تلك المناطق لذلك قررت إيطاليا وفرنسا وإنجلترا عمل مراقبة شديدة في المنطقة البحرية، وهي منطقة شرق البحر الأحمر، ومنها جزر فرسان في عرض البحر على السفن التجارية بقصد منع أي محاولة لتهريب السلاح والذخيرة على متن هذه السفن التي تحمل علم الحماية الخاص بأي من تلك القوى.^(٨٥)

بدأت قضية تهريب السلاح مع بداية فترة الدراسة حيث قامت بعض الدول الأوروبية بدعم الإدريسي بهدف العمل على طرد العثمانيين من جزر فرسان - كما سبقت الإشارة - وباقي الجزر في البحر الأحمر، وكانت سنة ١٩١١م، هي أكثر الفترات التاريخية التي كثرت فيها الأعمال العسكرية ضد العثمانيين في عسير، وتحديدًا في جزر فرسان والحديدة وميدي والمخا وغيرها، وقد شكلت الوثائق البريطانية أهم المصادر حول هذه القضية من حيث موقف الدولة العثمانية الظاهري، ومراوغة الأوربيين لها حيث حاولت الدول الأوروبية الاتفاق حول إرضاء الدولة العثمانية، لذلك تواصلت هذه الدول الأوربية الثلاث فرنسا وإيطاليا وإنجلترا، وكانت بريطانيا هي الأهم في هذا التوافق الأوربي حول الوجود العثماني في جزر فرسان — والجزر الأخرى في

جنوب البحر الأحمر.^(٨٦)

ففي سنة ١٩١١م تواصلت بريطانيا مع إيطاليا من خلال رسالة من وزير الدولة للشؤون الخارجية السير « إدوارد جراي »^(٨٧)، إلى مسؤول الخارجية الفرنسي سير ج. لوثر ورسالة من قبل السفير الإيطالي يعلن فيها موافقة الحكومة الإيطالية على مقترحات حكومة بريطانيا وإرسال مذكرة مشابهة إلى الباب العالي بخصوص الإجراءات التي يجب اتباعها لإيقاف تهريب السلاح إلى جزر فرسان وما حولها.^(٨٨)

وفي نهاية الرسالة يضيف « السير جراي » طلبه إرسال المذكرة إلى الباب العالي بخصوص المقترحات التي أرسلها السفير الإيطالي في لندن يوم ٢٥ مايو لكن مع حذف الإشارة إلى الحكومة الفرنسية، وقصر منطقة العمليات على الحدود البحرية لليمن^(٨٩)، وقامت إيطاليا ممثلة في السفير الإيطالي بالرد على: السير « إدوارد جراي » برسالة في ١٧/٨/١٩١١م، يخبره فيها بموافقة الحكومة الإيطالية على الاقتراح المذكور بأنه تم إرسال تعليمات إلى السفيرين الإيطالي والبريطاني في استانبول ليرسلا مذكرات إلى الباب العالي بخصوص المقترحات المرسلة إليه يوم ٢٥ مايو ١٩١١م، مع حذف الإشارة إلى الحكومة الفرنسية، مع تحديد منطقة العمليات في الحدود البحرية لليمن، والتي تأتي جزر فرسان كجزء منها^(٩٠).

لم تكن القضية هي قضية الاعتراف بالوجود العثماني، بل كانت تطبيقاً لسياسات الدولة العثمانية، وموافقة لطلباتها السياسية المتمثلة ظاهرياً، وكان ذلك في ١١/٨/١٩١١م، حيث قدمت إيطاليا مقترحاً إلى الخارجية البريطانية بخصوص تهريب السلاح بحراً إلى اليمن تشير بإبلاغ وزير الخارجية بأن حكومة جلالة الملك قد وافقت على المقترحات الإيطالية بهذا الخصوص، وليس لديها أي اعتراض على الشروط المذكورة في مسودة المذكرة المرسلة فيما يتعلق بالعمل المشترك بين بريطانيا العظمى وإيطاليا لإبلاغ الباب العالي بتلك المقترحات.^(٩١)

ولكن مع ملاحظة أن الدولتين الأوربيتين لا تريدان أن يتضمن ذلك الاحتفاظ بسفينة حربية على ساحل اليمن، لأن ذلك غير ملائم حسب وجهة نظر البحرية وخاصة أن السفينة East Indie Squadron وتشاركان في إيقاف تهريب السلاح في الخليج العربي، كما أن واحدة من سفن الأسطول في البحر المتوسط مطلوبة في كريت، وبالإضافة إلى أن السفينة الملكية « Imogene » لا تزال موجودة في إسطنبول.^(٩٢)

وقد أكد « الكونت «مانزوني» أن الحكومة الإيطالية وافقت على هذا الشرط وأضاف أن الحكومة الفرنسية لن تنضم إلى هذا الاتفاق لأنها بالفعل اتفقت مع الباب العالي. وأكد سفير جلالة الملك في باريس بأن حكومة فرنسا

بعد اتفاقها مع الباب العالي واجب الالتزام به، وأفادت المصادر بأن تصرف حكومة فرنسا أغضب الحكومة الإيطالية لذا اتجه الإيطاليون للاتفاق مع بريطانيا وإخراج فرنسا من عرض المقترحات على السلطان العثماني والحكومة العثمانية بخصوص هذه المسألة.^(٩٣)

وردت وزارة الخارجية في الهند بتنفيذ رؤية الوزير «جراي بإعادة» إرسال مسودة المذكرة إلى «ماركيز كرو» في الخارجية الإيطالية بخصوص موضوع تهريب السلاح بحراً إلى اليمن، أملاً منه الرد على المقترح^(٩٤). وبالفعل تم تقديم مسودة الاتفاق بين إيطاليا وبريطانيا في يوم ١٧-٦-١٩١١م بعد إعلان بريطانيا الموافقة على المسودة المقترحة لإيقاف تهريب السلاح والتمثلة فيما يلي^(٩٥): بعمل تنسيق بين بريطانيا العظمى وإيطاليا وفرنسا والباب العالي بخصوص الإجراءات الواجب اتباعها لإيقاف تهريب السلاح إلى جزر اليمن في البحر الأحمر. بشرط ألا تتم أية عمليات خارج المياه الإقليمية لليمن^(٩٦). وقد أكد السفير الإيطالي أن حكومته قبلت المقترح بقصر نطاق الاتفاقية على الحدود البحرية، ويقترح نصاً للمذكرة المشتركة التي ستقدم للحكومة التركية والموافق عليها، وفي أثناء المفاوضات بين القوى الأربع أوقف المقترح الإيطالي.^(٩٧)

كما طلب وزير الدولة لشؤون الخارجية البريطانية السير «جراي» التأكد من حكومة فرنسا، ومدى حقيقة إرسال ردهم على مقترح الحكومة التركية كما أكد له السفير الإيطالي في لندن، إلا أن فرنسا قد أصرت على موقفها بعدم الانضمام للدولتين بريطانيا وإيطاليا في اتفاق إيقاف التهريب للسلاح والذخيرة من موانئ جزر فرسان^(٩٨)، وتمثلت بنود الاتفاق الإيطالي البريطاني المقترحة فيما يأتي:

١. كل مسائل المبدأ المتعلق بحق التفتيش في أعالي البحار أو في المياه الإقليمية العثمانية تبقى على وضعها الحالي، وغير متحيزة، أما بالنسبة للتعامل مع مراكب الداو بين تركيا وكل من القوى الثلاث الملتزمة بالاتفاق الحالي سيظل كما هو على الوضع الحالي قانونياً وعملياً، وهم الذين لهم ممتلكاتهم الاستعمارية ومحطاتهم على البحر الأحمر ولهم علاقات اقتصادية وتجارية مع الساحل اليمني.^(٩٩)
٢. لا يتم التعديل على الاتفاق الحالي بين فرنسا وإنجلترا وإيطاليا فيما يخص التعاون التبادلي لسفنهم في البحر الأحمر، وفق الشروط المحددة والأهداف الموجه إليها الاتفاق المؤقت الخاص الحالي.^(١٠٠)
٣. في نطاق المنطقة البحرية التي تمتد بالتوازي مع ساحل الأقاليم العثمانية على البحر الأحمر على مسافة « ٢٠ ميلاً » من اليابسة ستتم

- مراقبة السفن التي تحمل العلم الإيطالي أو الفرنسي أو البريطاني دون تفريق من قبل السفن الحربية الخاصة بالثلاث قوى سابقة الذكر.^(١٠١)
٤. قباطنة السفن الحربية الأوروبية يقتصر عملهم على التأكد من أن السفن الوطنية لا تحمل أية أسلحة أو ذخيرة غير مشروعة بهذا الغرض، وسوف يتبعون الإجراءات المتفق عليها من خلال الاتفاق الدولي الحالي.^(١٠٢)
٥. لا يسمح بتوقيف السفينة الوطنية إلا إذا وجد دليل مادي على تهريب السلاح والذخيرة، وافترض التهمة حتى ولو على أساس قوي منوط به السلطات المحددة في البنود التالية دون غيرها.^(١٠٣)
٦. المركب الوطنية التي يثبت بعد التفتيش تورطها في تهريب السلاح والذخيرة سوف تصحبها السفينة الحربية إلى أقرب ميناء يوجد به مسؤول جمارك من نفس جنسية صاحب السفينة.^(١٠٤)
٧. بعد تسليم السفينة الموقوفة للمسؤول بالقنصلية متابعة التحقيق القضائي وما يقتضيه من أعمال وفق القانون الحالي، ذلك لأن التوقيف قد تم في أعالي البحار أو المياه الإقليمية العثمانية وعلى أي حال أمر المصادرة سيكون حصرياً ضمن اختصاصه.^(١٠٥)
٨. المسؤولون بالقنصلية والوكلاء الإيطاليون والإنجليز والفرنسيون المعروفون في البحر الأحمر مفوضون بنفس الطريقة مثلهم مثل قادة السفن الحربية بمتابعة مسألة (العلم)، وإذا لزم الأمر تفتيش الشحنة إما برغبتهم أو بناء على طلب من قائدي السفن الحربية التركية أو أي سلطة عثمانية أخرى، ذلك دون تفرقة بين أعلام الثلاث قوى، ودون تحيز للإجراءات المذكورة في بند رقم «7» وضمن اختصاصات مسئولي القنصلية.^(١٠٦)
٩. لا تغيير في الموقف الحالي قانونياً وعملياً فيما يتعلق بتهريب السلاح والذخيرة التي يتم تنزيلها من السفينة إلى البر، ذلك بالإشارة إلى تلك الحقوق التي قد تكون ضمن اختصاص الحكومة العثمانية من خلال الاتفاقيات الدولية الحالية.^(١٠٧)
١٠. قائدو السفن الحربية العثمانية الذين يشكون في أن السفينة تحمل علم أي من القوى الثلاث المذكورة سابقاً تقوم بتهريب السلاح أو الذخيرة يمكنهم أن يصطحبوا السفينة حتى يقابلوا سفينة حربية أو حتى يصلوا إلى ميناء به وكيل القنصلية التابع للقوى المذكورة، وهؤلاء المسؤولون يتابعون التحقيق في القضية حسب الصلاحيات الممنوحة لهم وفق الاتفاقية الحالية، وإذا كانت النتيجة سلبية فإن الحكومة العثمانية ستصبح مسئولة عن دفع غرامة التأخير بواقع ٥ ليرات ذهبية تركية عن

كل يوم تبدأ من يوم توقيف السفينة إلى يوم عودتها إلى نفس النقطة التي أجبرت عندها على الخروج عن مسارها، هذا التعويض لا يعفي من الالتزام بتصليح أي تلف يحدث للسفينة الموقوفة.^(١٠٨)

١١. المراكب الشراعية التي تلجأ لميناء لا يوجد به مسؤول جمارك عثماني باستثناء الحالات القهرية، ويُشك أنها تهرب سلاحاً أو ذخيرة يمكن اصطحابها من قبل إحدى السفن الحربية الخاصة بالقوى الأربعة إلى ميناء يوجد به وكيل للقنصلية تابع للدولة التي تنتمي إليها المركب.^(١٠٩)

١٢. أي اختلاف في الرأي في أثناء تنفيذ الاتفاقية يجب أن يُفصل فيه بموافقة القوى الأربع من خلال القنوات الدبلوماسية.

١٣. مدة الاتفاق الحالي سنة واحدة تتجدد كل ستة أشهر، إلا إذا أُلغته رسمياً إحدى القوى الأربع يمكن أن يبطل العمل به حسب أي من الظروف التالية:

١. إذا أصبح الوضع في اليمن طبيعياً مرة أخرى.^(١١٠)

٢. إذا قدمت السلطات العثمانية شكاوى تخص موضوع الاتفاقية

الحالية وتعتبرها القوى الثلاث إيطاليا وفرنسا وإنجلترا شكاوى من خلال هذه البنود يتضح أن سلوك الدول الأوروبية اتسم بالخداع نظراً لأنها هي التي تمدد قوات الإدريسي واليمن بالسلاح، وفي نفس الوقت ترى أنه من الضروري إقناع الدولة العثمانية بعدم المشاركة في هذه الأزمة الخطيرة، لاسيما وأن هناك مساعدة واضحة من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا للإدريسي، وبالتالي هناك جديّة أوروبية في طرد العثمانيين خاصة بعد دخول الحرب العالمية لجانب ألمانيا، لذا لجأت إلى هذا الاتفاق وإن رفضت فرنسا التوقيع على الاتفاق فقد قررت إيطاليا وبريطانيا الموافقة على ذلك مع تقدير موقف فرنسا واحترامه باعتبارها موجودة ضمن الاتفاق لاسيما وأن فرنسا بالأساس ليست لها أطماع كبيرة في البحر الأحمر. وانتقلت بعدها الأنشطة الألمانية بعد هزيمتها في الحرب الأوروبية إلى شرق إفريقيا في تنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا في شرق إفريقيا والهروب لمنطقة الخليج العربي.^(١١١)

كل هذا كان يمثل خروجاً لألمانيا من المشهد، لاسيما وقد سقطت الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وتقيدت بموجب معاهدة « سيفر ».

رأت ألمانيا أن كسب بعض المصالح في الخليج بالتوافق مع إنجلترا أهم كثيراً من علاقات بتركيّا الجديدة خاصة، وأن تحقيق ألمانيا لمصالحها سيستمر سنوات مع اقتراب نهاية الدولة العثمانية فارتضت ألمانيا التعاون مع بريطانيا

والتفاهم معها عن القبول بالدفاع أو مساندة الدولة العثمانية، في ظل ارتفاع احتياجات ألمانيا من النفط والمادة الخام.^(١١٢)

ثالثاً: جهود الدولة العثمانية في حماية جزر فرسان وموقف الأوربيين منها:

رأت الدولة العثمانية أن تحافظ على جزر فرسان من الأطماع الأوربية، لاسيما وأن إيطاليا وبريطانيا تتجدد أطماعهما فيها، وتأتي فرنسا في مرتبة ثانية، لذلك ينبغي هنا أن نشير للإجراءات العثمانية للحفاظ على جزر فرسان بيدها ثم نحاول إلقاء الضوء على موقف الدول الأوربية وذلك على النحو الآتي:

١. أزمة تهريب السلاح لأعداء الدولة العثمانية:

من القضايا التي واجهت الدولة العثمانية موضوع تهريب السلاح من شرق إفريقيا إلى الإديسي والأشراف في مكة المكرمة، وكانت تلك الأسلحة تأتي إلى المنطقة في جازان وجزر وفرسان عبر جيبوتي، حيث تقوم فرنسا بتوصيلها إلى تلك المنطقة، كما أن بريطانيا كانت تأتي بها إلى عدن عن طريق قبيلة «الصبيحة» ومنها للبلاد التي تحتاج للسلاح.^(١١٣)

لذا نستطيع القول أن بروز الخلاف بين العثمانيين والشريف الإديسي في عسير، والذي كان يسيطر على جازان وأبي عريش وجزر فرسان، كانت لها أسبابها المتمثلة في تحريض إنجلترا للإديسي، واحتياج الإديسي لبعض الموارد الاقتصادية الإضافية التي - سنتعرض لها في الفصل التالي - وعجز الدولة العثمانية عن تحقيقها، كما كانت هناك كذلك مشكلة أكبر تتمثل في رفض الإديسي الوجود الألماني في جزر فرسان، وهو الموضوع الشائك شديد الخطورة، لاسيما وأن ألمانيا قد اتجهت للسيطرة والاستيطان في الجزر مما أغضب الإديسي بصورة كبيرة في حين لم تنظر ألمانيا للإديسي وغضبه بسبب علاقتها القوية مع الدولة العثمانية ذاتها.^(١١٤)

كانت الدول الأوربية بما فيها الدولة العثمانية بدأت في الحصول على السلاح من شرق إفريقيا ومن عدن ومن الهند وغيرها من المناطق^(١١٥)، لاسيما وأن البحر الأحمر كان القاسم المشترك في تلك القضية، وحصلت إنجلترا وإيطاليا على أموال ضخمة من جراء تلك التجارة، وكانت جزر فرسان إحدى أخطر مناطق تهريب السلاح إلى داخل الجزيرة العربية سواء للعثمانيين الذين كانوا في حاجة للسلاح فعلياً أو أعدائهم من القوى الأوربية الممثلة في إنجلترا وإيطاليا، فضلاً عن الإديسي والأشراف، لذلك وفي ظل احتياج الدولة العثمانية للسلاح رأت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فرض قيود على نقل السلاح لاسيما قبل الحرب العالمية الأولى.^(١١٦)

٢. حق الدولة العثمانية في تفتيش السفن الأجنبية:

تناقشت الدول الأوروبية في مدى حق الدولة العثمانية في تفتيش السفن الأوربية، فقد وافقت فرنسا على هذا الحق، بينما كانت إيطاليا وبريطانيا ترفضان قيام الدولة العثمانية بتفتيش السفن الأوربية في محيط جزر فرسان وسواحل عسير واليمن، لذا دارت مناقشات ومراسلات حول هذه القضية بدأت في لندن في مايو ١٩١١م، من خلال رسالة إلى السفير الإيطالي في لندن بخصوص الموقف من الإجراءات التي يرغب الباب العالي في اتخاذها لإيقاف تقدم السلاح غير المشروع إلى اليمن، قال فيها: «أتشرف أن أبلغك أنه قد وصلتني المزيد من المراسلات من السفير الفرنسي بهذا الخصوص، حيث أعلن فيها أن الحكومة الفرنسية عرضت إرسال سفينة إلى البحر الأحمر لتفتيش مراكب الداو الشراعية المبحرة تحت العلم الفرنسي في المنطقة البحرية العثمانية، لكن لم تقبل الحكومة التركية ذلك العرض، وفضلت المقترح المقدم سابقاً من قبل الحكومة الفرنسية».^(١١٧)

كما رأت الخارجية الإنجليزية ممثلة في سير «جراي» ضرورة إرسال سفن ملكية لنفس هذا الغرض، كما قررت أيضاً إقناع الحكومة الإيطالية والفرنسية بأن تبلغ الحكومة العثمانية بالسماح للداو بالدخول إلى أي ميناء في حالة الاضطرار بسبب الطقس دون أي عقوبة.^(١١٨)

ومن جانب آخر أرسل الوكيل السياسي البريطاني في إفريقيا بتاريخ ٢٦ إبريل ١٩١١م رسالة لكل من السفير التركي بتاريخ ٢٢ إبريل وإلى السير «أف بيرتي» ممثل إيطاليا في عصب ومصوع بتاريخ ٦ إبريل ١٩١١م^(١١٩)، وكذا «مستر آتش.أ.» «بايت» القائم بأعمال المفوض الفرنسي في الصومال، وهو حالياً في عطلة في بلاده، قد تم استشارته فيما يخص مقترح الحكومة الإيطالية بالتأكد من أن السلاح لا يصدر إلى مناطق نفوذ العثمانيين في البحر الأحمر، ولا تقترب من الموانئ التي تسيطر عليها الدولة العثمانية^(١٢٠)، وبالتالي لا يحق للدولة العثمانية التفتيش ومراقبة السفن البريطانية. وأكد أنه مع افتراض أن السلاح يصدر من الأراضي البريطانية الصومالية إلى اليمن فإن «مستر بايت» يشك في أنه وفقاً للتشريع الحالي يمكن منع مراكب الداو إذا تأكد عدم حملها للسلاح إلى موانئ جزر فرسان وما حولها، لأغراض بريئة فيمكن أن ترفض، ويرى أنه حتى إذا طبقت الإجراءات المقترحة من قبل الحكومة الإيطالية، فلن يمنع ذلك مراكب الداو من تهريب السلاح إلى الموانئ المذكورة^(١٢١).

وقد أوضح على سبيل المثال أن مراكب الداو يمكن أن تزود بشهادة من ميناء «بربرة» إلى ميناء المخا وميدي وفرسان ويمكنها بعد مغادرة ميناء «بربرة» مصادرة السلاح المهرب في أي نقطة على الساحل الصومالي، ليسلمه بعد ذلك لإحدى تلك الجزر في مكان لا يوجد به مسئولو جمارك، وبعدها

تتابع إلى «مخاء» حيث يظهر أصحابها الأوراق الرسمية التي توضح أن تجارتها سليمة^(١٢٢)، لأن عدم وجود مستوحي جمارك في الأماكن التي يمكن أخذ السلاح منها، وتسليمه مرة أخرى يجعل من المستحيل إثبات أن الداو قد انحرفت عن مسارها السليم. لذا تطالب بريطانيا الدولة العثمانية بتشديد الرقابة من خلال إدارتها لجزر فرسان وباقي الأماكن الأخرى^(١٢٣). وأما بخصوص الإجراءات التي ستتبعها الحكومة البريطانية والفرنسية والإيطالية في هذا الأمر، فقد أرسل الوكيل السياسي البريطاني في إفريقيا نسخة من خطاب الإدارة المسؤولة عن ذلك في حكومة جلالة الملك، ملتصقاً أن النظام الذي اقترحه الحكومة الفرنسية يجب اتباعه في الوقت الحالي وفقاً للشروط التي ترغب بتنفيذها الحكومة الإيطالية^(١٢٤).

كما أرسل وزير الخارجية البريطاني السير «جراي» كذلك رسالة إلى توفيق باشا بتاريخ ٢٢ إبريل ١٩١١م أوضح خلالها أن السفينة الملكية «بروسربين» سوف تتجه في المستقبل القريب إلى ساحل اليمن إذا تم طلبها حيث ترسو في جزر فرسان، كما أوضح كذلك أن الحكومة الفرنسية سحبت عرضها للحكومة العثمانية بإرسال سفينة حربية إلى سواحل اليمن، ووفقاً لهذه الظروف فإن «سير جراي» لا يري ضرورة توجه السفينة الملكية «بروسربين» إلى هذه السواحل لعدم استفزاز الدولة العثمانية^(١٢٥).

جاء الرد الإيطالي بمذكرة من الوزير الإيطالي «فيرست دراجومان» للباب العالي لأن المسألة تمت مناقشتها مع السفراء الأتراك في كل من روما وباريس ولندن، وهو يعتبر المسألة قراراً من حكومته^(١٢٦)، وهو ما تضمنه رد السفير الفرنسي في إسطنبول حين قال: إن الحكومة الفرنسية أعربت للباب العالي عن رغبتها في إرسال سفينة بحرية لتفتيش مراكب الداو المبحرة تحت العلم الفرنسي في الحدود البحرية العثمانية في البحر الأحمر^(١٢٧).

في شهر فبراير أبلغت الحكومة العثمانية من خلال سفرائها الحكومة الإيطالية وبعدها الحكومة الفرنسية وحكومة جلالة الملك، أنها قد أعطت تعليمات للسلطات في اليمن من أجل أن تجعلهم يقومون بمراقبة هذا الساحل بأن يراقبوا المراكب الأجنبية التي تدخل إلى الأماكن التي ليس بها مستوحو جمارك، وتشك الحكومة في كونها تستخدم في التهريب، ويصادرون أي أشياء ممنوعة يمكن أن تكون على متنها. وكانت وجهة نظر الحكومة الإيطالية بالأعلى يقبلوا مطالب الباب العالي لثلاثة أسباب^(١٢٨):

١. مبدأ حصانة العلم فهو معترف به على النطاق الدولي من قبل كل القوى الأوروبية بالنسبة لتركيا، وهذا المبدأ مُعترف به بكل وضوح في البند رقم (٧) من معاهدة «أدريا نوبل» لعام ١٨٢٩م، والذي يمتد إلى كل الولايات التي تتمتع بفوائد البند الخاص بالدولة

الأكثر تفضيلاً^(١٢٩)، والذي تم الاتفاق عليه بالقوة وفق المعاهدة "روسو التركية" للتجارة في «بلطة ليمان» المؤرخة في ١٨-٣٠ إبريل لعام ١٨٤٦م، وأيضاً من خلال تطبيق المعاهدة التي تلتها في عام ١٨٦١م^(١٣٠). وأضيف أن حق دخول وتفقد السفن الأجنبية طالبت به السلطات العثمانية كثيراً ودائماً ترفض الحكومات الأجنبية^(١٣١)، ومعنى هذا أنه لم تكن المرة الأولى التي ترفض الدول الأوربية تفتيش السفن، أو مراقبتها، بل يعود ذلك إلى رفض تلك الدول الأوربية لقانون الجمارك العثماني الصادر سنة ١٨٩٢م، والذي يتيح لمسئولي الجمارك بتفقد السفن الأجنبية بعدما أعطى ذلك قنصل القوى السياسية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إلا أن تلك القوى السياسية لم تقبل التتبع والتفتيش رغم التواصل الذي تم معهم، وبدلاً من ذلك قبلوا قانون ١٨٦٣م والذي يختص بإجراءات الجمارك الأوربية، الذي لا يتضمن أي بند بخصوص ذلك الأمر^(١٣٢)، ومعنى هذا أن الحكومات الأوربية لم تقبل القانون الجديد ولم تعترف به مطلقاً. كما أن الدولة العثمانية لا تستطيع المطالبة بتطبيق قانون «بروكسل» العام ١٨٩٠م (وهي موقعة عليه) فيما يخص مسألة حق التفتيش، حيث إن هذا الحق مرتبط بوجود معاهدات خاصة (بند ٤٢، ٤٥) وهي غير موجودة إذا كانت إيطاليا هي المعنية^(١٣٣)، زمن خلال ذلك فإن شروط توقيع هذا القانون لم تكن لتمنح حقوقاً للدولة العثمانية أكثر أو مختلفة عن حقوقها المتعارف عليها وفق اتفاقيات الاستسلام^(١٣٤).

لذلك فإن حق التفتيش في المياه الإقليمية لا يمكن المطالبة به، حيث إن بند رقم ٤٢ يتطلب بوضوح وجود عدة أشياء، بمعنى أن الشرط القضائي الخاص بالسفن الأجنبية في المياه الإقليمية العثمانية يبقى كما هو سابقاً رغم القانون (قانون بروكسل)، ولا يمكن أن يكون هناك أية قيود على حق حصانة العلم من خلال قبول قانون ١٨٩٧/٦/١٠م^(١٣٥).

كما أنه لا يحق للسلطات العثمانية تفتيش منازل الأجانب حينما تكون على بعد (٩) ساعات سيراً من أقرب قنصلية، هذا النص لا ينطبق على السفن الأجنبية حيث إن الاتفاقية الملحقه بالقانون تنطبق فقط على منازل الأجانب، الذين منحوا بموجب نفس القانون الحق في الحصول على الممتلكات العقارية داخل الامبراطورية العثمانية. وأصل

حصانة السفن يمكن أن يوجد في المبدأ العام المرتبط بحصانة المنازل، لذا فإن قانون (٧) صفر لا ينطبق على الوضع الحالي، والاستثناء الوحيد الذي تم القيام به كان لضرورة إيقاف جرائم خطيرة بعينها، والتهريب لا يمكن أن يندرج من ضمنها.^(١٣٦)

٢. وعلى جانب آخر فقد لاحظت حكومة بريطانيا ضرورة الفصل أمام محكمة في النزاع الخاص بأن السفينة التي تقترب من مكان ما ليس به مسئولو جمارك أو تقوم بأي دلائل من هذا القبيل تثير الشك في أنها متورطة في التهريب.^(١٣٧)

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمر الذي أصدرته الحكومة العثمانية باعتبار أي مركب تقترب من الميناء - يقصد جزر فرسان - ليس به مسئولو جمارك متورطة في التهريب يعد مناقضاً لكل مبادئ الحق والعدالة من جانب، ومن جانب آخر يتعارض مع المبدأ المذكور في المعاهدات التجارية المُقعدة في الوقت الحالي، والتي تطبق على كل الحكومات وفق «قوانين التضامن»، أما البند رقم (١٨) في المعاهدة الإيطالية التركية بتاريخ ١٠/٠٧/١٨٦١م يوضح أنه لا يمكن مصادرة أي بضائع على أنها مهربة دون إثبات ذلك بالقانون وبما لا يدع مجالاً للشك، وهذا يؤكد قانون الجمارك العثماني لعام ١٨٦٣م والوحيد الذي قبلته أو اعترفت به القوى الدولية.^(١٣٨)

٣. الأوامر التي أعطاها الباب العالي لولاية اليمن منذ عام ١٩٠٤م و١٩٠٥م للعمل بها، والتي بقيت حتى خروج العثمانيين من فرسان، كانت منبثقة من هذا الحق فيما يخص علاقة تركيا بالمرائب الأجنبية البحرية في البحر الأحمر، مما يعني أن هذه الأوامر استندت إلى القانون الدولي المتفق عليه، ومنعت نهائياً اعتقال المراكب الشرعية الأجنبية الموجودة في أعالي البحار أو المياه الإقليمية، وسمحت بتدخل السلطات المحلية بغرض المصادرة فقط في حالة المركب التي تفرغ بضائع مهربة، أو ممنوعة، وتحاول الهرب أو تنقل السلاح.^(١٣٩)

هناك نصوص تحمل نفس التصور تم إدراجها في قوانين الجمارك بتاريخ (٢٤) نوفمبر لعام ١٨٩٢م لكن تبقى الحقيقة قائمة على أن هذه القوانين لن تقبلها القوى الأجنبية الأوربية الموجودة في البحر الأحمر، ويعنى بها تحديداً بريطانيا وإيطاليا في ظل ضعف الوجود الفرنسي، لذلك انتظرت بريطانيا رداً من حكومة الباب العالي، إما لتغيير القانون، أو أي صورة من صور التفاوض، للحفاظ على السفن التي تتجه لجزر فرسان وما حولها.^(١٤٠) كما أن حكومة جلالة الملك أوضحت أنها على استعداد للتعاون بدرجة

ما مع الدولة العثمانية لمنع تهريب السلاح عبر الساحل اليمني، إما عن طريق الاتفاقات الموجودة بالفعل بين إيطاليا وإنجلترا وفرنسا، أو عن طريق مراقبة مراكبها بواسطة سفينة حربية أو من خلال طرق خاصة، أو مؤقتة، وهي إصدار تعليمات للسلطات المحلية بعدم إصدار شهادات للمراكب الشرعية إلا إذا التزمت بالموانئ التي بها مسئول جمارك، ويمكن تطبيق ذلك في ظروف السياسة الحالية في شبه الجزيرة العربية.^(١٤١)

وأعلنت حكومة جلالة الملك أنها لن تتنازل بأي طريقة عن مسألة المبدأ الذي يؤثر على المكانة، وينبغي الحفاظ بشكل كامل على المصالح المشتركة والاتفاقات الخاصة بالبحر الأحمر بين إيطاليا وإنجلترا، ولمنع أي إساءة تؤدي إلى أحداث خطيرة.^(١٤٢)

من هنا رأت حكومة جلالة الملك أن الحكومة البريطانية ستوافق على هذا الرأي، وسوف تراعي المصلحة المشتركة عندما ترسل ردها للحكومة العثمانية وفق نفس الاعتبارات في ٦ إبريل ١٩١١ م^(١٤٣)، مما دعا الخارجية البريطانية إلى مراسلة سلطاتها المحلية بخصوص اقتراحها للإجراءات التي يجب أن تتبع لمنع إرسال السلاح إلى اليمن من الأراضي البريطانية، فضلاً عن وعدها للعثمانيين ببذل قصارى جهدها لمنع تسليم السلاح في سائر أنحاء اليمن وعسير وجازان بما فيها جزر فرسان، أو الأماكن التي يمكن إدخال السلاح منها إلى البلاد، وأن سفينة حربية ستوضع هناك. وقد أمر وزير خارجية المستعمرات مفوض أرض الصومال بأن يتخذ أي إجراء ضروري من شأنه أن يمنع تهريب السلاح، لكن من المعتقد أن القليل من السلاح (إذا وجد) ينقل من هذه المستعمرة إلى اليمن، فسيكون خارج إرادة بريطانيا^(١٤٤)، كما أعلنت بريطانيا أن هذه الإجراءات تضاف لدور أمني يتمثل في إجراءات مشددة تقوم بها البحرية البريطانية في البحر الأحمر لكبح تهريب السلاح غير المشروع بأي صورة تضايق الدولة العثمانية، أو تقف في وجه مصالحها.^(١٤٥)

كما أبلغ السفير العثماني في روما سعادة الماركيز الإيطالي "دي سان جوليانو" رسمياً أنه لكي تستطيع السلطات في اليمن من مراقبة الساحل بشكل فعال فإن الحكومة قد أمرتهم باعتبار السفن الأجنبية التي تدخل إلى الأماكن التي ليس بها مسئولو جمارك متهمة بالتهريب، وعليهم بنفثيش المركب ومصادرة الممنوعات التي يمكن أن تكون على متنها.^(١٤٦)

كما أرسل السفير العثماني في نفس الوقت قائمة بالأماكن التي بها مسئول جمارك، وطلب من الماركيز اتخاذ الإجراءات التي تتيح للمراكب الشرعية التي تحمل العلم الإيطالي بالوجود في هذه الأماكن، كما أن سعادة الماركيز يريد أن يعلم هل هذه المراسلة قد تمت مع الحكومة البريطانية، وهو يأمل أن يظل الاتفاق مستمراً في هذه المسألة الحرجة. ولأول وهلة، ولأسباب

واضحة فإن هذا المقترح غير مقبول من قبل الحكومة الإيطالية.^(١٤٧) وأبرق السفير الإيطالي بأن الحكومة التركية تواصلت مع روما بأن كل مراكب السنبوك الموجودة في أي مكان على الساحل اليمني، ما عدا الموجودة في الأماكن التي حددتها الحكومة العثمانية - سيتم مصادرتها ومصادرة شحناتها، وبالتبعية هذا التواصل تم أيضاً مع باريس. وردت الحكومة الفرنسية بأنها لن تعترف بهذا التصرف وبأن أي مركب سنبوك يتم توقيفها يجب أن تأتي إلى جدة، وأن تحاكم في وجود نائب القنصل الفرنسي.^(١٤٨)

وكان هذا اعترافاً بأن حدود الحصار اتسعت لتشمل ميدي وجزر فرسان، وليس جنوب البحر الأحمر فقط، كما أرسل «جراي» نسخة من مذكرة السفارة التركية التي تطلب فيها من الحكومة إصدار أوامر خاصة للسلطات تخص منع استيراد السلاح إلى اليمن عبر البحر من الأراضي البريطانية^(١٤٩)، كما طالب بإرسال المذكرة لحكومتني مصر والسودان لمساعدتهما في الحفاظ على الإجراءات المعتادة في منع مغادرة المراكب الشراعية للموانئ المصرية والسودانية، وهي محملة بالسلاح.^(١٥٠)

وجاء الرد البريطاني إلى السفير التركي حول مذكرته التي يطلب فيها من حكومة جلاله الملك أن تصدر تعليمات خاصة للسلطات بمنع استيراد السلاح إلى اليمن من الأراضي البريطانية عبر البحر. وبناء على أمر اللوردات المفوضين بالأمرالية أرسل لعلم واطلاع وزير الخارجية أنه تم قصر التحرك البحري على خليج عدن، وتم توجيهه بشكل أساسي وكامل لمواجهة التهريب غير المشروع للسلاح إلى أرض الصومال.^(١٥١)

ومن المفترض أن طلب السفير العثماني لم يشر إلى العمليات التي تتم في أعالي البحار، مثل اتخاذ بريطانيا إجراءات تمنع تصدير السلاح إلى اليمن، كما يمكن لمكتب الهند تقديم المزيد من المعلومات بخصوص الإجراءات التي تمت بهذا الخصوص نسخة من هذا الخطاب تم إرسالها إلى مكتب الهند والمكتب الاستعمار.^(١٥٢)

أبلغ السفير التركي سير إدوارد «جراي» أن سفينة حربية عثمانية ستوجد في البحر الأحمر لمنع استيراد السلاح إلى اليمن. وهو يأمل أن تقدم حكومة جلاله الملك - كما هو حالها في مواقف سابقة - كل ما تستطيع لمنع الاستيراد غير المشروع للسلاح^(١٥٣)، وقد طلب سير «نيكلسون» من «توفيق باشا» إرسال مذكرة بخصوص هذا الموضوع. وعبر عن أمله ألا تتعرض السفن التركية في أثناء عملها إلى أي سفينة بريطانية، وإلا سيتسبب ذلك في مشكلات^(١٥٤)، لذلك قرر وزير الخارجية إرسال سفينة حربية بريطانية إلى منطقة عدن في الوقت الحالي، وسأل هل يمكن للوردات عمل الترتيبات وفقاً لذلك لتقوم بالرقابة.^(١٥٥)

كما اتصل السفير الفرنسي بمكتب الخارجية يوم ٢٠ يناير، وقرأ السير نيكلسون تلغرافاً من السفير الفرنسي في روما يخبره بقلق وزير الخارجية الإيطالي من وجود سفينة حربية تركية في البحر الأحمر لمنع تهريب السلاح مع سكان الحجاز وعسير، مما دفع السيد «دي سان جليانو» Di San Giuliano بالاستفسار عن إمكانية انضمام فرنسا لإيطاليا في إرسال سفينة، أو سفن لمراقبة السفينة التركية.^(١٥٦)

أجاب سير «نيكلسون» أن حكومة جلالة الملك لم تصلها أية معلومات بخصوص إرسال سفينة تركية. وهو لا يعرف ما إذا كان هناك اعتراض على الخطوات التي تتخذها الحكومة العثمانية لمنع تهريب السلاح، طالما هم لا يتدخلون مع السفن البريطانية. وإذا وقعت حادثة ما بالفعل فإن التعامل معها سيتم حسب الظروف، لكنني أشك في أن الحكومة سترسل سفينة لمراقبة ما تقوم به السفينة التركية إلا إذا حدث ما يستدعي ذلك القرار الخطير. كانت بريطانيا تتخوف من أنه إذا كانت هناك شائعات لا أساس لها تدعي على الحكومة البريطانية دعمها لأية اضطرابات في منطقة الحجاز، لذلك إذا أرسلت سفينة بريطانية لمراقبة السفينة التركية، فإن ذلك سيثير الشك وإذا حدث من السفينة التركية أي تصرف غير مناسب، فإن الحكومة بالطبع سترسل سفينة إلى الموقع على الفور، لكن ليس خلاف ذلك.^(١٥٧)

كما أرسل سير «جراي» مرة أخرى إلى: السفير الإيطالي في لندن يستفسر عن التواصل بين الحكومة العثمانية وحكومة جلالة الملك بخصوص رغبتها في إبرام اتفاق تكون فرنسا وإيطاليا أطرافاً فيه بغرض تسوية مسألة التعامل مع المراكب الشراعية (الداو) والسفن الأخرى الموجودة في البحر الأحمر وخليج عمان.^(١٥٨)

كما أبلغ «جراي» نظيره الإيطالي بعدم وصول توضيحات من السفير العثماني حول هذا الموضوع، وعندما يتم التواصل مع تركيا سيكون الرد واضحاً، وحكومة جلالة الملك على استعداد لعمل أي شيء للمساعدة في منع تهريب السلاح من الموانئ التي تحت سيطرتها إلى الأراضي التركية، وتساءل ما هي الطريقة التي يمكن أن تساعد بها الحكومة العثمانية.^(١٥٩)

كما قدم «جراي» مذكرة إلى الماركيز الإيطالي Imperiali يوم ١٨/١/١٩١١م حيث أبلغ السفير الإيطالي في إسطنبول حكومته بأن الحكومة العثمانية يفترض أنها على وشك أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا وإيطاليا وفرنسا بغرض تسوية مسألة التعامل مع المراكب (الداو) والسفن الأخرى في البحر الأحمر، وما يؤكد هذا أن الحكومة العثمانية أعطت تعليمات لسفيرها في لندن بتقديم مقترحات لمكتب الخارجية، لأن حكومة بريطانيا ترغب في متابعة هذه المسألة بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا وفرنسا، كما أعطيت تعليمات

للسفارة الإيطالية أن تبلغ مكتب الخارجية بالمقترحات التي قدمتها الحكومة العثمانية للسفارة الإيطالية في إسطنبول، وأتشرف بأن أستفسر عن الخطوات التي قد تمت مع الحكومة البريطانية. وما هو رد فعل الحكومة البريطانية بخصوص هذه المسألة.^(١٦٠)

من خلال ما تقدم يتضح أنه حتى سنة ١٩١٤ م، كانت الدولة العثمانية تقاوم الإجراءات الإيطالية في جزر فرسان وميدي والحديدة والمخا وكمران وغيرها من الموانئ التي تقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر، وأن الدولة العثمانية كانت متنبهة كثيراً لسياسة الأطماع الإيطالية، بل والتراخي والخداع الإنجليزي بالتعاون مع الإيطاليين ضد مصالح الدولة العثمانية، إلا أن حالة التراجع التي كانت عليه الدولة العثمانية لاسيما عقب إعلان الحرب العالمية الأولى، جعل الدولة في وضع سياسي وعسكري صعب مما حقق معه الإيطاليون والبريطانيون ما كانوا يبتغونه من حصار ومنع وصول الأسلحة إلى جزر فرسان، وتقيد عدد الجنود في فرسان لأقل عدد ممكن.

٤. الموقف الأوروبي من سياسة الدولة العثمانية:

بعد خروج ألمانيا من الصراع على جزر فرسان، فإن الموقف الأوروبي تمثل في محاولات إيطاليا ضم جزر فرسان بينما لم تكن بريطانيا راضية، لذلك اتخذت موقفاً من هذه الأحداث وهو ما ينبغي أن يبرز في الصفحات الآتية:

أ. المحاولات الإيطالية لاحتلال جزر فرسان في أثناء الحكم العثماني لها: تعددت آراء المؤرخين حول تحديد بداية الاتفاق الإدريسي الإيطالي، وتباينت الآراء حول الطريقة التي بدأ بها هذا التعاون، وهنا سأورد أهم الآراء بهذا الخصوص:

الرأي الأول: يقول أصحاب هذا الرأي أن السيد محمد بن علي الإدريسي في أثناء إقامته بالقاهرة التقى بالسيد محمد بن علي العلوي^(١٦١)، المترجم بالقنصلية الإيطالية في القاهرة والذي أغراه بالقيام بدور سياسي في منطقتيه ضد العثمانيين لصالح الإيطاليين ولصالح نفسه أولاً وأخيراً، ويبدو أن هذا العرض قد وقع في نفس الإدريسي موقعاً مهماً^(١٦٢)، وفي الواقع أن هذا الرأي يثير الكثير من علامات الاستفهام، فهذا الرأي إذا أخذنا به فإن هذا يعني أن إيطاليا كانت تخطط قبل الحرب الطرابلسية للتعاون مع الإدريسي، فال معروف أن هذا الاتفاق قد تم في عام ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م^(١٦٣)، والحرب الطرابلسية قامت عام ١٩١١ م^(١٦٤)، وذلك يعني أن إيطاليا في تعاونها مع الإدريسي كانت ترمي إلى حماية موانئها وتجارته على الضفة الغربية للبحر الأحمر المقابلة للموانئ العسيرية من قبل أن تفكر في استخدام الإدريسي كورقة ضغط على العثمانيين، أو أن إيطاليا كانت تعلم أن الصدام قادم قبل الحرب الطرابلسية، فكانت تعد

العدة لهذه الحرب، ومن ضمن الاستعداد التعاون مع الإدريسي^(١٦٥).
ويبدو أن السيد محمد بن علي الإدريسي لم تكن رحلته خارج وطنه
التي استمرت حوالي إحدى عشرة سنة من أجل طلب العلم كما أشيع، وإنما
كان بجوار طلب العلم بذور فكر سياسي كان يلتمسه الإدريسي ويبحث عنه
طوال مدة الرحلة^(١٦٦).

ومما يقوي هذا الرأي أن السيد محمد بن علي الإدريسي كان له أقارب
يقيمون في القاهرة على رأسهم ابن عمه السيد مصطفى بن عبد العال
الإدريسي^(١٦٧)، ومن المؤكد أن لهم علاقات قوية مع القنصليات الأجنبية في القاهرة،
فلا يستبعد أن تكون الرغبة والطموح السياسي ليس محصوراً في نفس وهوى
السيد محمد الإدريسي فقط وإنما في نفوس أفراد الأسرة الإدريسية كاملة، وأن
من أقنعه بها هم بعض أفراد أسرته ممن لهم علاقات بالقنصليات الأجنبية
في مصر^(١٦٨).

الرأي الثاني: هناك رأي آخر يقول إن الاتصال والاتفاق تم بين
الإدريسي والسلطات الإيطالية عن طريق التجار اليمينيين^(١٦٩)، الذين كانت
تربطهم علاقات تجارية واسعة بمواني تهامة خاصة قوز الجعافرة ومصوع
^(١٧٠). وهذا الرأي لا يمكن تجاهله، خاصة إذا علمنا أن التجارة كانت مزدهرة بين
الموانئ العسيرية، ومنها جزر فرسان، مصوع وعصب ودهلك وكافة الموانئ
جنوبي البحر الأحمر، وهذا ما أمكن إنجازها من قبل مجموعة من التجار
يحركهم المال كيفما سارت رياحه، فالموضوع ليس صفقة تجارية من المواشي
أو شحنة من أقمشة الحرير، بل اتفاقاً سياسياً عظيماً وله حساباته السياسية
وسريته وخصوصيته، ولا أعتقد أن هؤلاء التجار سيخولون بمناقشته ومناقشة
كل تفاصيله نيابة عن الإدريسي مع إيطاليا^(١٧١).

حتى عام ١٩١٠م^(١٧٢)، لم يكن هناك أي اتفاق قد تم بين الإدريسي
وإيطاليا وهذا يبرر قيام الإدريسي بعقد اتفاقية الحفائر بينه وبين الدولة
العثمانية عام ١٩١٠م والذي أعترف فيه بالسيادة العثمانية^(١٧٣). وقامت
سياسة إيطاليا في البحر الأحمر وجزر فرسان على مجموعة من الإجراءات التي
تمكنت بها من فرض السيطرة على البحر الأحمر، ومناطق الصراع، وأهمها
جزر فرسان وجزيرة الصليف اليمينية، حيث قامت سياسة إيطاليا على فرض
الحصار على الجزر بهدف السيطرة عليها، وتحت مبررات مختلفة، من أبرز
ما كان يهدف إليه الإدريسي السيطرة على الضفة الشرقية للبحر الأحمر،
والحصول على تسهيلات في التجارة والحركة الملاحية في البحر الأحمر كما قال
بعض المؤرخين^(١٧٤)، في حين أن إيطاليا كانت تهدف لمزيد من السيطرة على
جزر فرسان والشاطئ الشرقي للبحر الأحمر بعد خروج العثمانيين، فالواضح
أن الرغبة الإيطالية في السيطرة على جازان وفرسان وعسير كانت قائمة في

ظل تواجد بريطانيا حليفاً قويا لهم آنذاك في جنوب البحر الأحمر واليمن وفي مصر، وبحكم التواجد الإيطالي القوي في مصوع وعصب، في أثناء الحرب العالمية الأولى ولذلك لم تصر إيطاليا على احتلال عسير بجزرها بشكل مباشر بحكم الوجود البريطاني الحليف في اليمن ولعل هذا نفسه ما دعا إيطاليا للتراخي في التعامل مع الإدريسي، مما دفعه هو الآخر للبحث عن بديل ألا وهو بريطانيا، كما سنرى في هذا الفصل، ويدعم هذا الرأي ما أورده «هارولد» مؤلف كتاب ملوك شبه الجزيرة العربية عندما كان مصاحباً لضابط إيطالي قبالة ميناء الحديد، فسأله «هارولد» قائلاً: لماذا لا تستولي إيطاليا على هذا الميناء؟ فأجاب الضابط الإيطالي أن هذا لا يسر أصدقائنا البريطانيين بل يكدرهم^(١٧٥). وأعتقد أن من أكثر الأمور التي جعلت الإيطاليين يفضلون التعاون مع الإدريسي دون الإمام يحيى حميد الدين هو إطلال الإدريسي على موانئ البحر الأحمر، بينما انحسار نفوذ الإمام في المناطق الجبلية الداخلية^(١٧٦)، كما سبقت الإشارة، وأعتقد أن مما يدعم رأبي هذا مطالبة إيطاليا بجزر فرسان في عام ١٩١٨م حينما تغيرت العلاقات مع بريطانيا حليف أمس في جنوب غرب الجزيرة العربية.

اختلفت آراء المؤرخين، وتباينت، حول أسباب التقارب والتعاون بين إيطاليا والإدريسي، ومما زاد الأمر تعقيداً أن تلك الفترة كانت تعصف بالمنطقة العربية أحداث عسكرية وسياسية مهمة ومفصلية، ولذلك كانت آراء المؤرخين حول أسباب هذا الاتفاق متعددة، فبعض المؤرخين يعزو هذا التقارب إلى أن إيطاليا كان لها طموح كبير في السيطرة على ضفتي البحر الأحمر خاصة الجنوبية منها لاسيما أنها كانت بالفعل تسيطر على موانئ الضفة الغربية من البحر الأحمر مثل عصب ومصوع، فكانت إيطاليا ترغب في الاستفادة من موانئ الإدريسي ومنتجات بلاده^(١٧٧). وأعتقد أن هذا الرأي لا يمكن تجاهله إذا علمنا أن إيطاليا دولة استعمارية لا تقل في فهمها الاستعماري عن بقية الدول الأوروبية الاستعمارية التي في الخليج واليمن والشام والجزائر، فلا غرابة أن تكون موانئ البحر الأحمر العربية مطمعاً والتي تفصلها عنها مسافة بسيطة جداً من مياه البحر الأحمر^(١٧٨).

بينما هناك سبب آخر وهو أن إيطاليا كانت قد طلبت من الإمام يحيى حميد الدين بواسطة أحد التجار النافذين في اليمن^(١٧٩)، أن يعمل على طرد العثمانيين من البحر الأحمر في عسير واليمن إلا أن الإمام يحيى رفض هذا العرض خاصة بعد أن وقع مع الدولة العثمانية معاهدة دعان عام ١٩١١م كما سبقت الإشارة^(١٨٠)، والتي انتهت فيها جميع مشكلاته مع الدولة العثمانية، مما دفع الإيطاليين للبحث عن حليف آخر تمثل في شخصية الإدريسي^(١٨١). ومما يؤكد هذا السبب أن إيطاليا في تلك الحقبة الاستعمارية المهمة لم تردد في

مد يدها لأي جهة تستطيع زعزعة الاستقرار العثماني بما يمكنها من تحقيق حلمها بالاستيلاء على اليمن، وربما كان اتجاه الإيطاليين إلى الإمام يحيى حميد الدين قبل اتجاههم إلى السيد الإدريسي ينم عن معرفة إيطالية بعمق الخلاف المذهبي بين الإمام يحيى حميد الدين الزيدي والدولة العثمانية السنية، فلا غرابة أن تعزف إيطاليا على أوتار المذهبية من أجل تحقيق ما تصبو إليه، ولكن يبدو أن العثمانيين قد تنبهوا إلى تلك النقطة فسارعوا إلى احتواء إمام صنعاء وعقدوا معه اتفاقية دعان - كما سبقت الإشارة^(١٨٢) - مما دفع الإيطاليين للاتجاه نحو الإدريسي ويضاف إلى ذلك أن احتلال موانئ الإدريسي ومنها فرسان وميدي على البحر الأحمر، كان أحد أهم الأسباب في تفضيل إيطاليا للإدريسي على غيره من الزعماء المحليين في حكم عسير واليمن، لأنه الأقرب للسيطرة على جزر فرسان القريبة من جزر دهلك - والتي تعد قريبة منها جغرافياً - وبالتالي فإن جزر فرسان أقرب المناطق لعصب ومصوع التي تسيطر عليهما إيطاليا، ومن ثم فإن وصول الإيطاليين إلى جزر فرسان يعني نجاح إيطاليا في السيطرة على البحر الأحمر، بما يحقق مكسباً استراتيجياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً^(١٨٣)، في حين أن الإمام يحيى كانت مناطق نفوذه تمتد في العمق اليمني أكثر من السواحل البحرية^(١٨٤)، وفي العام الذي بدأت فيها الحرب الإيطالية العثمانية حول طرابلس، اتجهت إيطاليا نحو الإدريسي وعقدت معه اتفاقاً وتعاوناً هدفه تشتيت جهود الجيش العثماني.

يضاف إلى ذلك أن إيطاليا أرادت أن تشغل الدولة العثمانية بإشغال نار حرب في جهة جديدة من الجهات التابعة لها حتى تستطيع إضعاف المقاومة العثمانية في طرابلس الغرب، وبالتالي تشتتت جهود العثمانيين مما يسهل السيطرة عليها.^(١٨٥)

هذا الرأي أراه الأقرب للمنطق حينما نبحث عن أسباب التقارب الإيطالي مع السيد الإدريسي، فيما إيطاليا كانت على وشك خوض الحرب التوسعية الاستعمارية في ليبيا، والعثمانيون يسيطرون على طرابلس وبرقة، فكان لزاماً على إيطاليا تشتيت جهود المقاومة العثمانية وفتح أكثر من جبهة حتى تتمكن من السيطرة على طرابلس وبرقة^(١٨٦)، والتي كان السنوسيون يقاتلون ويدافعون عنها إلى جانب العثمانيين وبقوة خاصة وأنهم على علاقة قوية بالإدريسي لاعتبارات أهمها أن الإدريسي تعود جذوره إلى تلك البلدان^(١٨٧).

ويدعم هذا الرأي أن إيطاليا جندت الآلاف من العرب اليمنيين في المحمية الإيطالية في «بانادير» Banadir في الصومال^(١٨٨)، وهؤلاء المجندون العرب قد تم تدريبهم وأرسلوا إلى طرابلس للقتال إلى جانب الإيطاليين ضد العثمانيين، وكان هؤلاء المجندون أفضل بكثير من المجندين الإيطاليين أو الأحباش ضد العثمانيين^(١٨٩)، وهذا يعني أن اليمن وجنوب البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية كانت

محط أنظار واهتمام الإيطاليين منذ وقت مبكر. ومن جهة أخرى فإن الإدريسي نفسه كان في حاجة ماسة للتحالف مع الإيطاليين لأنه يرغب في مواصلة الحرب ضد الدول العثمانية ويبحث عن حليف يكون بديلاً عن الإمام يحيى حميد الدين، في حرب الدولة العثمانية، ولذلك لم يجد السيد الإدريسي غضاضة في الإفادة من المساعدات العسكرية والمالية الإيطالية من أجل تحقيق أهدافه الخاصة^(١٩٠). وذلك بعد أن قررت الدولة العثمانية ضرورة التخلص منه^(١٩١)، مما جعله يتجه نحو إيطاليا، ولا أعلم كيف نستطيع إطلاق هذا الحكم بالرغم من أن العثمانيين قد ساورهم الشك حول اتصالات الإدريسي مع الإيطاليين منذ عودته من القاهرة إلى الحديدة، بل كانت تراقب كل تحركاته^(١٩٢). ويؤكد ذلك ما أورده سليمان باشا المتصرف العثماني في عسير في مذكراته الشخصية ويتضح فيها إدراك الحكومة العثمانية خطورة سياسات الإدريسي، وأنها لم تهمله بل كانت تحاول كسبه إلى جانبها، يقول المتصرف العثماني في مذكراته: «ومما حمل الباب العالي على التعجل في تعييني لمتصرفية عسير، ظهور السيد الإدريسي في ذلك الحين^(١٩٣). يضيف سليمان باشا أنه أرسل رسالة إلى الإدريسي قال فيها «أنت من أبناء رسول الله ودولة الخلافة هي الدولة الإسلامية الوحيدة، وما برحت منذ ستمائة سنة تجاهد بسيفها لإحياء وإعلاء وحماية دين جدك المحترم وهي في حاجة إلى المظاهرة والمعونة من أمثالك سادة العلماء الذين يفكرون في خير الأمة.»^(١٩٤)

هذا من وجهة نظري دليل قوي على أن الدولة العثمانية لم تهمل الإدريسي، ولم تخرجه خارج الدائرة الإسلامية ولكنها تأخرت كثيراً في التواصل معه، ومحاولة اجتذابه، كما فعلت مع الإمام يحيى حميد الدين، فكان من المفترض أن تعقد مع الإدريسي معاهدة تنهي بها كافة التوتر بينهما، كما فعلت مع الإمام يحيى حميد الدين في معاهدة دعان عام ١٩١١م في نفس التوقيت، ولكن فيما يبدو أن العثمانيين لم يدركوا مدى حجم أهمية الإدريسي إلا بعد أن بدأ التعاون الإيطالي يظهر بجلاء عبر موانئ جازان في ميدي وفرسان. وعندما نقرأ رد الإدريسي على المتصرف العثماني ندرك الكثير من الأمور حيث يقول سليمان باشا واصفاً رد الإدريسي: «وأعرب السيد الإدريسي عن امتنانه لما ورد في رسالتي إليه، ووعده بأنه سيساعد ما استطاع إلى المساعدة سبيلاً لإصلاح عسير، وصرح بأنه لا رغبة له في رئاسة أو حكومة، وإنما يريد الخير لهذه الأمة حسبة لله تعالى، وهو يدعو للخلافة الإسلامية بالخير والإصلاح.»^(١٩٥)

يبدو أن رد السيد محمد بن علي الإدريسي كان يعكس أمرين: الأول روحه الإسلامية المتدينة المحبة للإسلام وأهله، وهذا يعكس تربيته الدينية قبل

طموحه السياسي، والثاني: حنكته وبعد نظره السياسي حيث سعى إلى طمأنة الخلافة العثمانية، وحاول عدم الاصطدام المبكر لطموحاته السياسية بالخلافة رمز الإسلام، مما قد يوقعه في مأزق كبير مع الرأي العام من حوله، ونجح الإدريسي في إخفاء أهدافه السياسية واختزالها تماماً تحت الشعارات الدينية مما جعل الحيلة تنطوي على العثمانيين^(١٩٦). وقد برر الإدريسي بنفسه سبب موقفه العدائي من الدولة العثمانية من خلال الرسالة التي أرسلها إلى ابن عمه في مصر بتاريخ ١٢/٢/١٩١١م حيث يقول: إنه جرب الأتراك، ووجدهم غير مخلصين ومتأمرين، وأنه وجد العرب أكثر إخلاصاً له^(١٩٧).

والواضح أن المجتمع العسيري فعلاً كان يرفض الكثير من تصرفات الحكم العثماني، مما جعلهم يعطون الإدريسي كل ولائهم بحكم أنه متدين ومحافظ وقيم شعائر الله ويطبق الحدود، ويحفظ الأمن، وتلك أشياء فقدتها الأهالي في عسير منذ زمن.

لكن يبقى السؤال هل كان المجتمع العسيري مؤيداً لانضمام الإدريسي إلى جانب إيطاليا؟ أعتقد أن مجتمعاً متديناً محافظاً مثل المجتمع العسيري لم يكن مؤيداً لإيطاليا ضد الدولة العثمانية بقدر ما هو مؤيد بقوة للخلاص من الحكم العثماني المتعسف، وأن ينال حقوقه المشروعة في العيش بحرية وأمن وسلام. كل هذه الأسباب التي أوردها الباحثون حول ملابسات التعاون الإدريسي الإيطالي أراها ممكنة ومحتملة، وأعتقد أن الإدريسي كان رجلاً ذكياً ذا همة وطموح محباً للشهرة^(١٩٨). وقد ورث الإدريسي ما خلفه أبائوه وأجداده من مكانة روحية ودينية في وقت كانت فيه منطقة عسير تحت الحكم العثماني الذي لم يعط للمنطقة ما ترجوه من أمن واستقرار وتقدم ورخاء^(١٩٩).

قامت إيطاليا ببعض الإجراءات العسكرية ومنها وصول المدافع الإيطالية من جزر «حنيش» وجنوب حدود الإدريسي بهدف الوصول إلى جزر فرسان، وهو يحمل دلالتين كبيرتين: الأولى أن إيطاليا تقدر الدور المهم الذي سيؤديه الإدريسي، فأمدته بأحدث الأسلحة، والثانية أن القوات الإدريسية أصبحت في موقف قوي جداً، وقد استخدم الإدريسي -وعلى الفور- تلك الأسلحة، ووزعها على قبائله، وحاصر بها مقر المتصرفية العثمانية في أبها لمدة تسعة أشهر^(٢٠٠). كما لم تقف إيطاليا عاجزة أمام هجوم الدولة العثمانية على الإدريسي في عام ١٩١١م بقيادة محمد راغب في موقعة الحفائر، بضرب الأسطول العثماني القريب من جزر فرسان كما قام الإدريسي بمطاردة الجيش البري العثماني^(٢٠١).

من جهة أخرى قامت إيطاليا بالتنسيق العسكري مع الإدريسي لمطاردة الأسطول العثماني القريب من جزر فرسان في جازان والحديدة وميدي وما حولها^(٢٠٢)، حتى لحق بها في القنفذة فقام بضربها في الميناء لمدة ثلاثة أيام ودمر أكثر من ثلاث سفن عثمانية^(٢٠٣)، وترتب على التنسيق الإدريسي الإيطالي

أن ضربت السفن الإيطالية ميناء ميدي عام ١٩١٢م، مما ساعد الإدريسي في الاستيلاء عليها^(٣٠٤).

ب. موقف بريطانيا:

أما عن موقف بريطانيا منذ بداية البحث فلا شك أن الفترة التي تلت مسألة الصلح بين الأتراك والإمام يحيى عام ١١٩١م، كانت عصيبة بالنسبة للدولة العثمانية، حيث تلت تلك الفترة الحرب الطرابلسية والحرب البلقانية التي أخرجت الولايات في اليونان من ممتلكات الدولة العثمانية التي أجبرت على الاستعداد للحرب العالمية الأولى، وارتابت بريطانيا في الاستعدادات التي يجريها العثمانيون، وخاصة أنها كانت تدرك خطورة التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية على مصالحها في الامبراطورية المريضة، وعلى مواصلاتها إلى الهند. وتوج هذا التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية بعقد معاهدة دفاعية سرية بينهما في ٤١٩١م. وكانت المصالح العثمانية الإنجليزية متضاربة بوضوح في الجزيرة العربية، إذ اتسمت هذه المصالح بشكل يثير الاحتكاك والتنازع دائماً، لذلك كان من الواضح أن الدولة العثمانية إذا دخلت الحرب ستكون إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، وأن الجزيرة العربية ستكون ميداناً مهماً لأحداث الصراع العثماني الإنجليزي^(٥٠٢)، وهذا ما حدث بالفعل في عام ١٩١٤م حينما أعلنت الدولة العثمانية الحرب على إنجلترا وفرنسا، وأعلنت الانضمام إلى ألمانيا فأصبح العداء واضحاً وصريحاً بينها وبين الحلفاء، وأسرع كل منهما في اتخاذ الخطوات الحربية والدبلوماسية لكسب معركة العالم العربي^(٦٠٢).

ازدادت أهمية العالم العربي كميدان للنزاع الإنجليزي العثماني بعد دخول الدولة العثمانية الحرب وتهديد طريق الهند عبر البحر الأحمر^(٧٠٢)، وأصبح موقف العرب له أهمية مباشرة للحلفاء خاصة بريطانيا، لأن مركز الدولة العثمانية في الوطن العربي يهدد المصالح البريطانية في قناة السويس ورأس الخليج العربي، حيث تقع آبار النفط المهمة التابعة للشركة الإنجليزية الفارسية وذلك باستيلاء العثمانيين على العراق والشام، إضافة إلى الخطر الذي يهدد بريطانيا في الجزيرة العربية نفسها، نسبة لاستطاعة الأتراك استعمال ساحل البحر الأحمر الطويل واتخاذ مراكز عديدة فيه سرية لبت الألغام^(٨٠٢). هذا إضافة لتهديد عدن لوجود حامية في اليمن. أما من الناحية السياسية «فإن السلطان إذا أعلن الجهاد وأيده شريف مكة، فإن الحجاز يتحول إلى مركز لبت الدعاية التي تثير تحرك العرب والمسلمين الذين يعيشون

تحت حكم الحلفاء أو على أطراف المناطق التابعة لهم».^(٩٠٢) ولهذه الأهمية الكبيرة كانت الجزيرة العربية مسرحاً للنزاع الدبلوماسي بين العديد من الدول الأوروبية، كما كانت ميداناً للحرب، واجتهدت كل من تركيا وبريطانيا في سعيهما لاستمالة أمراء الجزيرة العربية لصالحهما، واستمات الطرفان في ذلك لأهمية الحكام المحليين في المنطقة كالمملك حسين، أو المحلية كالإدريسي، وابن سعود، ومما زاد الصراع قوة وعنفاً أن لكل الطرفين المتنازعين نفوذه القوي داخل الجزيرة العربية.^(٩١٢)

كان للدولة العثمانية نفوذها المعنوي إضافة لحماياتها الموزعة هنا وهناك، وإنجلترا نفوذها ومستعمراتها، خاصة في السواحل، كما أن النفوذ العثماني في الجزيرة العربية أوسع من النفوذ البريطاني.^(٩١٢)

اهتمت بريطانيا بجزر فرسان والمنطقة الجنوبية، لذلك قررت في ٩ فبراير ١٩١١م الموافقة على اقتراح مكتب بريطانيا في القاهرة، والذي يقترح تقسيم البحر الأحمر القسم الشمالي من السويس إلى جدة تحت إدارة مكتب القاهرة، والقسم الجنوبي من عدن حتى جدة، ومعنى هذا أن جزر فرسان تتبع القسم الجنوبي وحكومة الهند البريطانية ويديرها المكتب السياسي في عدن الذي يتبع الهند^(٩١٢)، ولما اختلفت مدرستا القاهرة والهند على تبعية جدة جعلتها الإدارة العامة في لندن حلقة اتصال بين الإدارتين^(٩١٢).

على الرغم من أن الموقف لم يكن واضحاً في البداية، إلا أن بريطانيا عملت على طرد الألمان من البحر الأحمر والخليج العربي كاملاً، لاسيما من العراق، نظراً لاشتعال الحرب العالمية الأولى وكان هذا واضحاً منذ بداية الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا لصالح ألمانيا، حتى تم إخراجهما معاً من البحر الأحمر مع سنة ١٩١١م التي واكبت بداية الدعاية لخطورة الإنجليز في البحر الأحمر وعسير بالتحديد إلى جانب الحجاز.^(٩١٢)

الخاتمة

بعد عرض هذا البحث يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تؤكد على أهمية جزر فرسان في تاريخ البحر الأحمر، وقد أبرز البحث موقف الدولة العثمانية الحريص على التواجد في الجزر حيث إن نظرة الدولة العثمانية تتعلق بكونها البوابة الأهم في الطريق للحجاز والأماكن المقدسة لذلك كان من المنطقي أن تحافظ الدولة على وجودها من خلال مجموعة من الإجراءات، كتزويد الجزر ببناء القلعة ووضع جنود ومعدات ومؤونة وغير ذلك من الأعمال التي تكفل للدولة الحفاظ عليها.

كما أثبت البحث أن الدولة العثمانية لم تتخل عن الجزر لآخر لحظة حيث كان آخر جندي يخرج من الساحل التهامي والحديدة وجيزان كان من جزر فرسان وليس غيرها.

كما أبرز البحث أن الإدريسي لم يكن على قدر المسؤولية، فلم يكن مثل الإمام يحيى، ولكنه كان انتهازياً استطاع التحالف مع إيطاليا وبريطانيا لتحقيق مآربه، وقد نجح في ذلك بعدما ضربت به القوى الدولية في مواجهة الدولة العثمانية، وقد حققت القوى الدولية أهدافها في ذلك. وبرزت الأطماع الدولية من ألمانيا قبل غيرها بذرائع ودعاوى عدة، أهمها: حربها مع الصين و صداقتها مع الدولة العثمانية، فضلاً عن أسباب أخرى، ومع ذلك كان تخوف الدولة العثمانية، وقراءتها لخطورة الأطماع الألمانية التي تمثلت في بناء مشروعات مثل مستودعات الفحم وبناء ثكنات عسكرية للجند، ورسو قطعها البحرية أيقظ الدولة العثمانية، مما دفعها لإخراج الألمان من جزر فرسان نهائياً وعلى الرغم من ذلك فقد ماطلت ألمانيا في محاولات للوجود دون جدوى أمام إصرار الدولة العثمانية وترقب القوى الدولية.

الهوامش:

١. محمد عثمان أبو بكر، المثلث العفري في القرن الأفريقي عبر العصور التاريخية، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٦م)، ص ٢٠٣.
٢. فاروق عثمان أباطة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٨-١٩١٨م، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧م)، ص ٥٤٨.
٣. علي سعد طواف، تطور حفظ الوثائق خلال فترة الحكم العثماني لليمن، بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، (صنعاء: مركز الأبحاث للتراث والفنون والثقافة بإسطنبول، ٢٠١١م)، ص ٢١٩.
٤. سياسي وقائد عسكري عثماني عين والياً لمصر ١٥٢٥-١٥٣٨م وفي العام التالي وفي ١٥٣٩م قاد حملته على اليمن والهند لصد الخطر البرتغالي ونجح في السيطرة على عدن وعاد لبلاد بعد أسس بها قاعدة للعثمانيين، ثم عين صدراً أعظم في ١٥٤١-١٥٤٤م وتوفي ١٥٤٧م. أحمد محمد مركز، الصراع الدولي على البحر الأحمر وسواحه خلال الفترة ١٨٣٩-١٩٤٤م، رسالة دكتوراه من جامعة النيلين، الخرطوم (٢٠١٤م)، ص ١٥.
٥. سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، ط٤ (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م)، ص ٢٩-٣٠.
٦. عبد المنعم الجميعي، الأدارسة في المخلاف السليماني وعسير، ١٣٢٦-١٣٤٩هـ / ١٩٠٨ - ١٩٣٠م، (د-ت)، (١٩٨٧م)، ص ٥-٦.
٧. المذهب الزيدي يعود في اليمن إلى سنة من ٢٨٠-٢٨٤هـ بوصول الإمام الهادي لليمن واستقراره في صعدة ٢٨٤هـ / ٨٩٧م، عن المذهب الزيدي واستقراره، وأما نسبته فكانت إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. راجع: البسام، الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم، ص ١٧، مروى سليمان فايد، العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من ١٩٣٢-١٩٥٣م. رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، (٢٠٠٤م)، ص ١٦٥-٧٠.
٨. عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، (الرياض:

- مكتبة العبيكان، ١٩٩٤م)، ص ٢٦.
٩. جون بولدري، العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ١٩١٤-١٩١٩م، ترجمة: سيد مصطفى سالم، ص ٣٢.
١٠. عبد الواحد محمد راغب دلال، البيان في تاريخ جازان وعسير ونجران، ج ١، ج ٢، القاهرة: حقوق الطبع محفوظة، ١٩٩٨م.
١١. هي صبيبا، أبو عريش، بيش، درب بني شعبة، الحقو، فيفا، المسارحة، صامطة، بنو مالك، بنو غازي، هروب، العارضة، إضافة إلى جزر فرسان، عبد الله بن علي بن مسفر، السراج المنير في سيرة أمراء عسير، مؤسسة الرسالة، ص ١٤.
١٢. تصنيف الأرشيف العثماني رقم Y.EE 009011.
١٣. تصنيف الأرشيف العثماني رقم Y.EE 009011.
١٤. مفتاح، إبراهيم عبد الله، فرسان جزائر اللؤلؤ والأسماك المهاجرة، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ص ٢٣.
١٥. سهيل صابان، تقرير عثماني عن جزيرة فرسان عام ١٣١٩هـ / ١٩٠١م، مداوات للقاء العلمي السنوي التاسع لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (جدة: ١٦-١٩ ربيع الآخر ١٢٩هـ. ٢٢-٢٥ إبريل ٢٠٠٨م)، ص ٤٨١.
١٦. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، التنمية السياحية المستدامة في جزيرة فرسان، مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة دنقلا، العدد ٣، (٢٠١٠م): ص ٨٨.
١٧. وتتكون هذه القلعة من حوش صغير وغرفة صغيرة في الجانب الأيمن منه، ثم غرفة كبيرة (مجلس) يتم الصعود إليها من خلال مدرج، احتوت هذه الغرفة الكبيرة في جوانبها الثلاثة على نوافذ صغيرة للتهوية تساعد على رؤية المنطقة بكل سهولة. كما ضمت القلعة غرفتين صغيرتين، إحدهما مستودع للمواد الغذائية، وأخرى تؤدي إلى السطح بالإضافة إلى بئر عميق أمامها وبها حواصل للحيوانات كذلك أمامها وميدان للتدريب إلا أنها مهملة وتحتاج إلى الإعمار وتسهيل الوصول إليها، كما أن من مميزاتها التي تدعو للغرابة أن بينها وبين الماء أكثر من خمسة كم وهو ما يعطي

- انطبعا أنها كانت مخفراً أمنياً بعيداً عن الساحل إذ أنها قريبة من مباني حديثة، الزهراني، التنمية السياحية المستدامة في جزر فرسان، مرجع سابق، ص ٨٨.
١٨. أرشيف العثماني، تصنيف ٦٤/٣٢ .Y.PRK.BSK.
١٩. مفتاح، فرسان جزائر اللؤلؤ، مرجع سابق، ص ٢٣.
٢٠. ميناء الزرانيق ويقع جنوب الحديدة. أمين الريحاني، ملوك العرب، ط ٨، (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م)، ص ٢٧٥. جون بولدري، العمليات البحرية البريطانية، مرجع سابق، ص ١٢٩.
٢١. الأرشيف العثماني، وثيقة رقم BEO.٣٠٥١٧٠,٠٠.٠٠٤٠٦٩، دائرة أركان الحرب العامة - الشعبة الرابعة صورة التلغراف المشفر الوارد من قيادة الحجاز، بتاريخ ١١ تموز ١٣٢٨، وردوه ٢٠/٢١.
٢٢. الأرشيف العثماني، وثيقة رقم BEO.٣٠٥١٧٠,٠٠.٠٠٤٠٦٩،
٢٣. الأرشيف العثماني تصنيف رقم: Y.EE.٠٠١,٠٠٢,٠٠٠.٠٠٠٠٩,٠٠٠٠١١،
٢٤. لائحة توضيحية تبين أحوال وعادات ومعيشة أهالي جزيرة فرسان وصورة إدارتها.
٢٥. لأرشيف العثماني، Y.EE.٠٠١,٠٠٢,٠٠٠.٠٠٠٠٩,٠٠٠٠١١،
٢٦. سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، ط ٤ (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م)، ص ٢٠٣.
٢٧. سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٩٥. عباس، الجزر اليمنية، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٦م)، ص ٦٨.
٢٨. قال عنها ياقوت موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر، وهي من أهم موانئ اليمن قريب من تعز غرب اليمن.
٢٩. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥ (بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م)، ص ٦٧.
٣٠. جزيرة الزبير، مجموعة جزر قريبة من الصليف وكمران وهي عشر جزر أهمها جزيرة السراج وهي جزر بركانية تمتلئ بالمعادن وتبعد عن الساحل اليمني تجاه الحديدة ٣٧ ميلا بحريا. وتعود أهميتها في الإشراف على الخطوط الملاحية في المنطقة وبها مرسى صغير

- وهي منطقة تعد أرخبيلًا وليست جزيرة واحدة وتصلح للصيد، عباس، الجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٤٢
٣١. جبل الطير، هي جزيرة يمنية ذات شكل شبه بيضاوي في البحر ال
أحمر بين اليمن وإريتريا قرب مضيق باب المنذب، تبعد الجزيرة
حوالي ٨٠ كم عن السواحل اليمنية ويبلغ طول الجزيرة حوالي ٣
كيلومترات، الجزيرة غير مأهولة بالسكان لكنها تضم نقطة مراقبة
للجيش اليمني منذ عام ١٩٩٦ م. سالم، البحر الأحمر والجزر
اليمنية تاريخ وقضية، مرجع سابق، ص ٩٥. عباس، الجزر اليمنية،
مرجع سابق، ص ٤٣.
٣٢. جزيرة أبو علي، شرق جزيرة زقر وتبعد عن الساحل اليمني
بمسافة ١٥ ميلًا بحريًا عباس، الجزر اليمنية مرجع سابق ص ٤٥.
٣٣. هار ولد ف، يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: احمد
المضواحي (بيروت: دار العودة، ١٩٨٣م)، ص ١٦٦
٣٤. محمود نديم باشا سوري بالأساس من ماردين عضو مجلس
المبعوثان عن متصرفية الحديدة تولى معاونًا لأحمد فيضي في ولاية
اليمن ١٩٠٦ م، ثم تولى ولاية اليمن وكلف بأعمال أهمها التفاوض
مع الإمام يحيى على معاهدة دعان ١٩١١م، كما حاول إقناع
الإدريسي بالعدول عن الاتفاق مع إيطاليا ضد الدولة العثمانية،
كما حاول الإصلاح بين الإمام والإدريسي لكنه لم يحقق نجاحًا
في هذا الجانب وظل في الحديدة حتى خرج من فرسان والحديدة
في سنة ١٩١٨م عقب هزيمة الدولة العثمانية وخروجه عقب هدنة
مودروس ١٩١٨م، دخل في صراع عسكري مع الإدريسي وانهمز في
معركة الحفائر أما وفاته فكانت سنة ١٩٢٤م،
٣٥. هاني زامل مهنا العبدلي، مواقف الوالي محمود نديم بك السياسية
باليمن خلال الفترة ١٣٢٩ - ١٣٤٩ هـ / ١٩١١ - ١٩٣٠ م، مجلة جامعة
الملك عبد العزيز، مج ١٨، ع ٢ (٢٠١٠م)، ص ٣-٥٠، ناهد عبد
الكريم، محمود نديم باشا الوالي العثماني السوري في اليمن أعماله
ما بين ١٣٢٤-١٣٤١ هـ / ١٩٠٦-١٩٢٤م، مجلة جامعة دمشق، ع ١،
ص ٢٩٣-٣٣٦.

٣٦. عبد الله محسن العزب، تاريخ اليمن الحديث فترة خروج العثمانيين الأخير، (بيروت: شركة دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٦م) ص ٤٠.
٣٧. إسماعيل بن محمد الوشلي، نشر الثناء الحسن، ج٢، تحقيق: إبراهيم المحففي (صنعاء: مكتبة الارشاد)، ص ١١٩.
٣٨. الاتحاديون هم بالأساس حزب تأسس في فرنسا على يد بعض من سموا أنفسهم بالإصلاحيين رأوا أن تغيير الدولة العثمانية إلى دولة حديثة هو ما يضمن لها البقاء في ظل تكالب القوى الدولية عليها، ثم انتقلوا لإسطنبول وتقربوا للسلطين تارة، وتارة أخرى ضغطوا وبالفعل نجحوا في تكوين قوة سياسية حزبية استطاعت فرض إصلاحات على السلطان عبد الحميد وأعلنوا دستور مدحت باشا ثم نجحوا في عزل السلطان من سدة العرش سنة ١٩٠٩م، وبعدها وصلوا للحكم بقيادة أتاتورك وجمال باشا وأنور باشا وفخري باشا، ورطوا الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ففقدت وحدتها وثار عليها اليونانيون والعرب وغيرهم، وأعلنوا دولتهم تركيا الحديثة عقب معاهدة لوزان، وحزبهم حزب الشعب . اختلف حولهم المؤرخون ما بين مؤيد ومعارض لمشروعاتهم وأعمالهم السياسية كل حسب توجهاته الفكرية وموروثه الثقافي. عنهم: توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري، معهد الدراسات العربية العالية، (القاهرة، دار الهنا للطباعة، ١٩٦٠م)، ص ٥-٧. إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط٢(الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٥م)، ص ٢١٣ - ٢٣١.
٣٩. الأرشيف البريطاني، تصنيف IOR/L/PS/١٠/p٨٨-٨٩
٤٠. الأرشيف البريطاني، تصنيف IOR/L/PS/١٠/p٨٨-٨٩
٤١. قرية صغيرة بجوار عمران في شمال اليمن، حنان ملكاوي، العلاقات بين الإمام يحيى حميد الدين والأدارسة ١٩١٠-١٩٢٥م، مجلة دراسات تاريخية ع ١١٥-١١٦، دمشق (٢٠١١م)، ص ٣٢٠-٣٧٠.
٤٢. أحمد فيضي باشا قائد عسكري وسياسي عثماني أصله من شبه جزيرة القرم هو سياسي عثماني شغل منصب والي في الدولة العثمانية تولى ولاية اليمن ١٨٩١-١٨٩٨م وتوفي ١٩١٥م. عنه

- ينظر: العزب، تاريخ اليمن الحديث فترة خروج العثمانيين الأخير، مرجع سابق، ص ١٥.
٤٣. حل بعد الوالي أحمد فيضي متصرفا على عسير.
٤٤. محمد بن الحسين الكبسي، رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول ١٩٠٧م، تحقيق ونشر: عبد الله الحبشي (سوريا: حقوق الطبع محفوظة، ١٩٠٧م)، ص ١٠-١١.
٤٥. هارولدف، يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، بيروت: دار عودة، ١٩٨٣م)، ص ١٢٤.
٤٦. الأرشيف البريطاني، تصنيف IOR/L/PS/١٠/٦٨/٢٦٦٦-٢٦٧:
٤٧. الكبسي، رحلة أعيان اليمن، مرجع سابق، ص ١١.
٤٨. أحمد عزت باشا ألباني تربيى تربية عسكرية في ألمانيا نفي في عهد السلطان عبد الحميد إلى سورية ثم عفي عنه ورقاه السلطان قائداً للفرقة الرابعة عشر المقيمة في الحديدة، ولما أعلن الدستور عين رئيساً لأركان حرب الجيش العثماني. ملكاوي، حنان سليمان (٢٠١١م) العلاقات بين الإمام يحيى حميد الدين والأدارسة ١٩١٠-١٩٢٥م، مجلة دراسات تاريخية ع ١١٥-١١٦، دمشق، ص ٣٥٣.
٤٩. مركز، الصراع الدولي على البحر الأحمر وسواحل، مرجع سابق، ص ٨٠.
٥٠. الأرشيف العثماني، تصنيف: IOR/L/PS/١٠/٦٨/٢٦٦٦-٢٦٧:
٥١. مذهب الإمام يحيى حميد الدين كان مذهب الزيدية بينما العثمانيين كان مذهبهم حنفياً سنياً.
٥٢. سالم، تكوين اليمن. ص ٢٠٥.
٥٣. هارولدف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٥٣.
٥٤. هذا الملف يشير إلى محمد حميد الدين بإمام صنعاء وليس إمام اليمن، IOR/L/PS/١٠/٦٨:
٥٥. محمود الجبارات، العلاقات اليمنية الأمريكية في عهد الإمام يحيى حميد الدين (عمان: مركز الزيدي الإسلامي، ٢٠٠٦م) ص ٥
٥٦. مخلاف باليمن ينسب إلى لحج بن وائل، عاصمته القريضين ولحج اسم المخلاف كله وقد يطلق على المدينة أيضا وظل كذلك حتى

- أصبح علما عليها فصار اسمها مدينة لحج وهي قرب أبين ولها سواحل منها عدن وكان يطلق على الحوطة لحج، ولها قرى وغير ذلك للمزيد ينظر، أحمد بن فضل العبدلي، في أخبار ملوك لحج وعدن، (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥١هـ)، ص ١٥-٥.
٥٧. حنان سليمان الملكاوي، العلاقات بين أمراء الأدارسة في عسير وأشرف مكة ١٩٠٨-١٩٢٥م، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٧م)، ص ٣٢٤.
٥٨. المرجع السابق، ص ٣٢٤-٣٢٥. دلال، البيان في تاريخ جازان، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٥٥.
٥٩. دلال، البيان في تاريخ جازان، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٥٦.
٦٠. من هذه المناطق الجديدة التي منحتها اتفاقية الحفائر للإيريسي منطقة رجال ألمع.
٦١. هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٥٦.
٦٢. إبراهيم محمد حسن، البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية. حقوق الطبع محفوظة، ١٩٩٨م)، ص ٤٨ ص ٤٩.
٦٣. سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.
٦٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٨/١٣٢٤١p B-٣-٤
٦٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٢/٢٠٧٠p
٦٦. سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ١٠٠.
٦٧. محمود حسن منسي، صور من التضامن الإسلامي إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م (القاهرة: (د. ت)، ص ٣.
٦٨. مفتاح، فرسان جزائر اللؤلؤ، مرجع سابق، ص ٨٣.
٦٩. مفتاح، فرسان الناس البحر، مرجع سابق، ص ٦٩، الوشلي، نشر الثناء الحسن، مج ٢، ج ٤، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٦.
٧٠. جون بولدري، القوى والامتيازات المعدنية في إمارة الإيريسي في عسير، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٠م)، ص ٦٠.
٧١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٠/١٣٠١p ١٢-١٣

٧٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٧٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٧٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٧٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٧٦. اسم مشترك لعملات كل من الهند وباكستان وإندونيسيا وغيرها من الدول في شرق اسيا.
٧٧. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٧٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٧٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٨٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٨١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٠١b/p/B٢٢/١٨
٨٢. تنسب الثورة المهدية للسيد محمد أحمد المهدي التي قامت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ١٨٨١-١٨٨٩م حيث استطاع الإنجليز في النهاية التخلص منهم عقب القبض على عبد الله التعايشي بعد أن أذاق المهديون الإنجليز ويلات وهزموهم في حملات متعاقبة أهمها حملة هكس وانتهت الأحداث بسيطرة بريطانيا على السودان بعد حادث فاشودة ١٨٩٩م.
٨٣. إبراهيم ألجاك، الحركات الدينية في الدولة المهدية بالسودان، مجلة دراسات أفريقية، (ع ٢١)، ١٩٩٩م (، ص ٣-٣٤.
٨٤. الحميد، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٢٠.
٨٥. حسن، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٧١.
٨٦. صبيا إحدى مدن جازان وكانت قاعدة حكم الإدريسي شمال شرق جازان ب ٣٢ كم وجنوب أبها ب ٢١٠ كم. الجميعي، الأدرسة في المخلاف السليماني وعسير، مرجع سابق، ص ٥.
٨٧. حسن، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٤٠، ٦٥، ٦٧، ٧٠.
٨٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٨٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F/١٠/١٩٣
٩٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F/p١٠/١٩٣
٩١. جراي: هو السير إدوارد جراي سياسي بريطاني كان عضوا في الحزب

الليبرالي ثم عضو في البرلمان البريطاني مولده سنة ١٨٦٢م عاش ٧١ سنة وتوفي سنة ١٩٣٣م في فترة الدراسة كان وزير الدولة للشؤون الخارجية (١٩٠٦-١٩١٦م) وقام بدور كبير في خدمة بريطانيا. خاصة في منطقة البحر الأحمر وكلف بتصفية قضية فلسطين لصالح اليهود قبل جيمس أرثر بالفور، عبد الله حسين، المسألة اليهودية، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م)، ص ١٣٨.

٩٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٠/١٩٣
٩٣. المصدر السابق.
٩٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٠/١٩٣
٩٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٠/١٩٣
٩٦. المصدر السابق.
٩٧. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ١٠٠ IOR/L/PS ٢٥٠
- ١٩٣ / ١٠ / PS
٩٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٣
٩٩. المصدر السابق.
١٠٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٧
١٠١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٩
١٠٢. المصدر السابق.
١٠٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٩
١٠٤. المصدر السابق.
١٠٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٩
١٠٦. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ١٩
١٠٧. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ٢٠
١٠٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ٢٠
١٠٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ٢٠
١١٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ٢٠
١١١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ٢٠
١١٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F ٢٥٠ IOR/L/PS ٢٠
١١٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: R IOR/ ١٥ / ٢ / ٥٥٥ / p٤٤-٤٧

١١٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: B٢٣٣/١٨/IOR/L/PS
١١٥. هارولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٠٧.
١١٦. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/R/٢/١٥/٥٥٥-p٤٤-٤
١١٧. هارولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٠٨.
١١٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F:٤٥/١٠/١٩٣
١١٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٢٢٢/١٠/١٩٣
١٢٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٣٧/١٠/١٩٣
١٢١. هي مدينة في إريتريا وأصبحت الميناء الرئيس لها على البحر الأحمر وكان مقر الإدارة في أثناء الاحتلال الإيطالي منذ سنة ١٨٨٥م، حسن مكى، المقاومة السياسية في إرتريا، مرجع سابق، ص ١١. للمزيد تقرير عن المدينة في كتاب. عثمان صالح سبي، تاريخ إرتريا، (القاهرة: المكتب المصري، ١٩٩٨م)، ص ١٥٨-١٦٠.
١٢٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٣٧/١٠/١٩٣
١٢٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٣٧/١٠/١٩٣
١٢٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٣٨/١٠/١٩٣
١٢٥. () الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٣٨/١٠/١٩٣
١٢٦. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٣٩/١٠/١٩٣
١٢٧. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p٤١/١٠/١٩٣
١٢٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS p ٢٥٠ F:٨٦/١٠/١٩٣
١٢٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/-٩٠ p ٢٥٠ F:٩١
PS /١٠/ ١٩٣
١٣٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p١١٢/١٠/١٩٣
١٣١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p١١٢/١٠/١٩٣
١٣٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p١١٤/١٠/١٩٣
١٣٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p١١٤/١٠/١٩٣
١٣٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p١١٤/١٠/١٩٣
١٣٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS ٢٥٠ F:p١١٥/١٠/١٩٣

١٣٦. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٥/p/١٠/١٩٣
١٣٧. المصدر السابق.
١٣٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٥/p/١٠/١٩٣
١٣٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٥/p/١٠/١٩٣
١٤٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٨/p/١٠/١٩٣
١٤١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٩/p/١٠/١٩٣
١٤٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٩/p/١٠/١٩٣
١٤٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٢٠/p/١٠/١٩٣
١٤٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٢٣/p/١٠/١٩٣
١٤٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٢٤/p/١٠/١٩٣
١٤٦. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٣٩/p/١٠/١٩٣
١٤٧. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٤٠/p/١٠/١٩٣
١٤٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٤٣/p/١٠/١٩٣
١٤٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٤٥/p/١٠/١٩٣
١٥٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٤٥/p/١٠/١٩٣
١٥١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٤٧/p/١٠/١٩٣
١٥٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٤٧/p/١٠/١٩٣
١٥٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٤٩/p/١٠/١٩٣
١٥٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٥٠/p/١٠/١٩٣
١٥٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٥١/p/١٠/١٩٣
١٥٦. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٥/p/١٠/١٩٣
١٥٧. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١١٥/p/١٠/١٩٣
١٥٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٥٣/p/١٠/١٩٣
١٥٩. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٥٤/p/١٠/١٩٣
١٦٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: F/٢٥٠ IOR/L/PS ١٣٥/p/١٠/١٩٣
١٦١. أميرة علي المداح، المخلاف السليمانى تحت حكم الأدارسة وجهود الملك عبدالعزيز لضم المخلاف للمملكة العربية السعودية، (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٧ ص ٢١٠.
١٦٢. دلال، البيان في تاريخ جازان، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٤٨. سالم،

- تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص ١٨٠.
١٦٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ٤.B٢٢a/ p/١٨/ IOR/L/PS.
١٦٤. يوسف حسن العارف، العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير، (جدة: دار أبو المجد للطباعة، ١٩٩٥م)، ص ٩٤.
١٦٥. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ١.١b/ p/B٢٢/١٨/ IOR/L/PS.
١٦٦. دلال، البيان في تاريخ جازان، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٤٩.
١٦٧. بالدري، القوى والامتيازات، مرجع سابق، ص ٤.
١٦٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ١.١b/ p/B٢٢/١٨/ IOR/L/PS.
١٦٩. من أشهر هؤلاء التجار محمد سالم المصوعي وظاهر الشنيتي.
١٧٠. دلال، البيان تاريخ جازان، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٥٠. سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص ١٨١.
١٧١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ٤.B٢٢a/ p/١٨/ IOR/L/PS.
١٧٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: p /٢٩٣ B/١٨/ IOR/L/PS. ١١٢، ٢
١٧٣. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ١.١B٢٢a/p/١٨/ IOR/L/PS.
١٧٤. محمد بن أحمد العقيلي، مذكرات سليمان شفيق باشا متصرف عسير، (أبها: منشورات نادي أبها الأدبي، ١٩٨٤م)، ص ٣٣.
١٧٥. أباطة، عدن والسياسة البريطانية، مرجع سابق، ص ٥٤٨.
١٧٦. هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٦٨.
١٧٧. سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص ١٧٤.
١٧٨. المداح، المخلاف تحت حكم الأدارسة، مرجع سابق، ص ٢٢٢.
١٧٩. يلقب هذا التاجر (تاجر صباح) وكان له نفوذ واسع في لحج وصنعاء وله علاقات تجارية كبيرة مع مصوع وعصب.
١٨٠. محمود حسن منسي، تاريخ الشرق العربي الحديث، (جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ص ٢٣٦.
١٨١. هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٥٥ - ١٦٠.
١٨٢. الوشلي، نشر الثناء الحسن، مرجع سابق، ص ٩٣.
١٨٣. المداح، المخلاف تحت حكم الأدارسة، مرجع سابق، ص ٢٢١.

١٨٤. المداح، المخلاف تحت حكم الأدارسة، مرجع سابق، ص ٢٢١.
١٨٥. محمد بن احمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، ج ٢، ط ٢، (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة، ١٩٨٢م)، ص ٦٢٨.
١٨٦. محمود حسن منسي، تاريخ العرب الحديث المشاركة والمغاربية (بيروت، دار الفجر للطباعة والنشر، ١٩٩٨م)، ص ٥٩.
١٨٧. عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط ٦ (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٠م)، ص ١٠٣-١٠٦.
١٨٨. هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٥٩.
١٨٩. المرجع السابق، ص ١٦٠.
١٩٠. العارف، العثمانيون وحكومة الأدارسة، مرجع سابق، ص ١١٩.
١٩١. سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص ١٧٦.
١٩٢. دلال، البيان في تاريخ جازان، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٥٠.
١٩٣. العقيلي، مذكرات سليمان شفيق باشا، مرجع سابق، ص ٢٩.
١٩٤. العقيلي، مذكرات سليمان شفيق باشا، مرجع سابق، ص ٣٣.
١٩٥. العقيلي، مذكرات سليمان باشا، مرجع سابق، ص ٣٣.
١٩٦. الجميعي، الأدارسة في المخلاف السليماني، مرجع سابق، ص ١٢.
١٩٧. حنان سليمان الملكاوي، العلاقات بين أمراء الأدارسة في عسير وأشرف مكة ١٩٠٨-١٩٢٥م، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٧م)، ص ١٢٦.
١٩٨. الجميعي، الأدارسة في المخلاف السليماني، مرجع سابق، ص ١٨.
١٩٩. هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٦٨.
٢٠٠. النعمي، تاريخ عسير، مرجع سابق، ص ١٥.
٢٠١. سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص ١٨٠.
٢٠٢. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٨/B/٢٩٣ p. ١١٣، ٣.
٢٠٣. الحميد، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٤٢.
٢٠٤. دلال، البيان في تاريخ جازان، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٥٥ - ص ١٦٦.
٢٠٥. عصام ضياء الدين، إطلالة على الصراع السياسي البريطاني الإيطالي في البحر الأحمر خلال فترة الحرب العالمية الأولى (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ع ٢، السنة السادسة، ١٩٨١م)، ص ٢٢٧-٢٣٨.

٢٠٦. سالم، تكوين اليمن، مرجع سابق، ص ١٩٧. وراجع ملف الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٢/١٧/٢٠٧٠-٢٠ عن العلاقات بين إنجلترا والإمام يحيى.
٢٠٧. ضياء الدين، إطلالة على الصراع السياسي، مرجع سابق، ص ٢٢٧.
٢٠٨. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/MIL/١٧/١٦/٢٣
٢٠٩. سالم، تكوين اليمن، مرجع سابق، ص ١٩٩.
٢١٠. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٠/١٠/١٢-١٠ p
٢١١. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٨/١٨/B/٢٤١-٣ p
٢١٢. بوندا ريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة: خيري الضامن (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥م)، ص ٨٤.
٢١٣. ضياء الدين، إطلالة على الصراع السياسي، مرجع سابق، ص ٢٢٨.
٢١٤. الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: IOR/L/PS/١٨/١٨/B/٢٤١-٣ p